الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور "يحي فارس" بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في علوم الاقتصادية

تخصص " نقود مالية و بنوك"

دور الإستثمار في التنمية الإقتصادية

من إعداد الطلبة :

- حبيش فاروق
- سفير مصطفى
- تواتي خالد

تحت إشراف الأستاذ:

* جمعة رضوان

2012/2011

تشكرات

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إعداد هذه المذكرة

نتقدم بجزيل تشكراتنا و ثنائنا إلى الوالدين الكريمين.

إلى الأستاذ الفاضل المشرف:"جمعة رضوان" الذي أفادنا بالنصح

والإرشاد فكان له الفضل في توجيهنا إلى أن انتهينا من إنجاز

مذكرتنا..

وعرفانا منا بالجميل اتجاه من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز

هذه المذكرة المتواضعة،و في الأخير نتقدم بالشكر الخالص إلى:

جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

* حبيش فاروق
* سفير مصطفى
* تواتي خالد

إهـــــداء

أحمد الله و أشكره على جزيل نعمائه ووافر عطائه

وله الشكر على توفيقه وإحسانه وخيراته

وأفضاله حمدا و شكرا يبلغنا رضاه أما بعد: أهدي ثمرة جهدي المتواضع

هذا:

إلى من قال فيهما عز من قائل: (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)،

وقارن طاعته بطاعتهما:

إلى (أمـــــــــي) الحنون التي تعبت وسهرت لأصل إلى قمة النجاح وغرست

فيّ روح العمل والأخـــلاق.

إلى من أخذ بيدي حتى وصلت إلى غايتي وأمدني بالدعم والهمة لأصل وكان مناه

نجاحي وفرحتي (أبـــــــــــــي).

إلى كل الأحباب " صادق ، مروان، مصطفى،يوسف و أسامة و المجاهد رشيد"

إلى كل طلاب السنة الرابعة علوم اقتصادية "نقود مالية وبنوك" دفعة 2012

إلى كل من يعرفونني إلى كل من نساهم قلمي و لم ينساهم قلبي إلى من أحبني

و لم يحبني إلى كل من يقرأ هذه المذكرة.....

حبيش فاروق

إهـــداء

أحمد الله و أشكره على جزيل نعمائه ووافر عطائه

وله الشكر على توفيقه وإحسانه وخيراته

وأفضاله حمدا و شكرا يبلغنا رضاه أما بعد: أهدي ثمرة جهدي المتواضع

هذا:

إلى من قال فيهما عز من قائل: (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)،

وقارن طاعته بطاعتهما:

إلى (أمـــــــــي) الحنون التي تعبت وسهرت لأصل إلى قمة النجاح وغرست

فيّ روح العمل والأخـلاق.

إلى من أخذ بيدي حتى وصلت إلى غايتي وأمدني بالدعم والهمة لأصل وكان مناه

نجاحي وفرحتي (أبـــــــــــــي).

إلى كل الأحباب " صادق ، مروان، مصطفى،يوسف و أسامة و رشيد"

إلى كل طلاب السنة الرابعة علوم اقتصادية "نقود مالية وبنوك" دفعة 2012

إلى كل من يعرفونني إلى كل من نساهم قلمي و لم ينساهم قلبي إلى من أحبني

و لم يحبني إلى كل من يقرأ هذه المذكرة.....

سفير مصطفى

إهـــــداء

أحمد الله و أشكره على جزيل نعمائه ووافر عطائه

وله الشكر على توفيقه وإحسانه وخيراته

وأفضاله حمدا و شكرا يبلغنا رضاه أما بعد: أهدي ثمرة جهدي المتواضع

هذا:

إلى من قال فيهما عز من قائل: (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)،

وقارن طاعته بطاعتهما:

إلى (أمـــــــــي) الحنون التي تعبت وسهرت لأصل إلى قمة النجاح وغرست

فيّ روح العمل والأخـلاق.

إلى من أخذ بيدي حتى وصلت إلى غايتي وأمدني بالدعم والهمة لأصل وكان مناه

نجاحي وفرحتي (أبـــــــــــي).

إلى كل الأحباب " صادق ، مروان، مصطفى،يوسف و أسامة و رشيد"

إلى كل طلاب السنة الرابعة علوم اقتصادية "نقود مالية وبنوك" دفعة 2012

إلى كل من يعرفونني إلى كل من نساهم قلمي و لم ينساهم قلبي إلى من أحبني

و لم يحببني إلى كل من يقرأ هذه المذكرة.....

تواتي خالد

قائمة الجداول :

1. جدول رقم (03-01) : الخصخصة في الدول النامية.. 71
الجدول رقم (03-02): توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى جوان 1998). 73
2. الجدول رقم (03-03): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ولايات الوطن (من 13-11-1993 إلى 31-12-2000). 75
3. الجدول رقم (03-04): توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية (من 1993/11/13 إلى 2000/12/31). .. .. .80
4. الجدول رقم (03-05): التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة (ANDI). 83
5. الجدول رقم (03-06): يبين تطور بنية الصادرات المتعلقة بقطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1992-2001. .. .. .85

قائمة الأشكال :

1. الشكل رقم (03-01): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب الدول (نفس الفترة). 81
2. الشكل رقم(03-02): التوزيع السنوي لعدد المشاريع خلال الفترة (1993-2000).. . 84

فهـــرس المحتويـــــــات

التشكرات

الإهداء

قائمة الجداول.. 6

قائمة الأشكال.. 7

المقدمة

الفـــصـــــــل الأول: النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية و نظريات التنمية

المبحث الأول: النمو الاقتصادي.... 15

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي 15

المطلب الثاني: تطور فكر النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية 15

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي 24

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي 27

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية.. 30

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.. 30

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية 31

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية 33

المطلب الرابع: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية 36

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية. 38

المطلب الأول: التركيز على تكوين رأس المال المادي. 38

المطلب الثاني: مبدأ الدفعة القوية. 39

المطلب الثالث: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن. 40

الفـــصـــــــل الثاني:الأســـس النظريـــة ومفاهيـــم أساسيـــة للاستثمـــار

المبحـــث الأول: ماهية الاستثمار.. ... .46

المطلب الاول: طبيعة الاستثمارات 46

المطلب الثاني : تعريف ومفاهيم مختلفة للاستثمار.. ... .49

المطلب الثالث: الاستثمار و مفاهيم أخرى 50

المطلب الرابع: محفزات الاستثمار 52
المبحـــث الثاني : أشكال و أنواع الاستثمار. 53
المطلب الاول: الاستثمار الحقيقي أو المادي.. ... .53
المطلب الثاني: الاستثمار المالي 54
المطلب الثالث: استثمار المواد البشرية ، والاستثمار الاجتماعي.. 55
المطلب الرابع :الاستثمار التجاري، والاستثمار في البحث والتطوير.. 56
المبحـــث الثالث : أهمية ألاستثمار مجالاته, أدوات و أهدافه.. ... .57
المطلب الاول : أهمية الاستثمارات 57
المطلب الثاني: مجالات الاستثمار.. 58
المطلب الثالث: أدوات الاستثمار.. 59
المطلب الرابع: أهداف الاستثمار 61
الفـــصـــــــل الثالث: سياسة الاستثمارات واستراتيجية التنمية في الجزائر
الـــمبحث الأول : السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات.. 67
المطلب الأول : أسباب وأدوات الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري..67
المطلب الثاني : الخصخصة وعلاقتها بالسياسة الاستثمارية في الجزائر.. 70
المبحث الثاني :سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية فـــي ظـــل اقتصـــاد الســـوق (1988-2002). 74
المطلب الأول: السياسة الاستثمارية والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع.. 74
المطلب الثاني: سياسة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.. ... .79
المطلب الثالث: أثر الاستثمار على التشغيل في الجزائر.. 82
المطلب الرابع: دور الاستثمارات في ترقية الصادرات الجزائرية.. ... .85
المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري مؤهلات وعراقيل.. 86
المطلب الأول: مؤهلات الجزائر وفرص الاستثمار فيها 86
المطلب الثاني: العراقيل التي يواجهها المستثمرون الأجانب.. 89
المطلب الثالث: العراقيل المتعلقة بالعقار ومنح الأراضي.. 91
خاتمة

المقدمة العامة:

أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تلقي اهتماما كبيرا في المنظمات الدولية والمحلية ولعل السبب يرجع إلى الدور الذي يلعبه في اقتصاديات البلدان ومدى مساهمته في الإنعاش الاقتصادي.

ونتيجة لتفاقم الأزمات التي تواجه الدول النامية، خاصة الأزمات المالية وتعدد مصادر التمويل المختلفة في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

ومن هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال محاولتها لإزالة الحوافز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

وفي هذا الإطار قامت الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز معنوية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود والعقبات التي تقف في طريقهم، باعتبار الجزائر واحدة من هذه الدول فقد وضعت وسنت قوانين للاستثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على حد سواء.

وفي سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي وما طبعه من تحولات على أكثر من صعيد واهتمامات الدول المختلفة المتزايدة وروح التنافس الشرسة لم يبق أمامها خيار سوى الاستثمار الأجنبي ذلك لأن سياسة الانتقاء التي يتعامل معها الاستثمار الأجنبي في تدفقات نحو البلدان، تجعل الدول المهمشة تسعى للبحث عن مخرج ولو كان على حساب برنامجها التنموي كما تراه وهذا في إطار مواجهة التخلف الاقتصادي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يساهم الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1. ما المقصود بالاستثمار ؟ وما هي أنواعه و محدداته؟
2. ما هي اهمية الاستثمار و اشكاله؟
3. فيما تكمن أبعاد سياسات التنمية الاقتصادية والأفاق الواعدة لها في ظله؟
4. ماهي السياسات الاستثمارية في الجزائر و ما آثارها على التنمية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نحاول وضع بعض الفرضيات التي نعتمد عليها في بحثنا والمتمثلة فيما يلي:

الفرضيات:

- تشجيع الاستثمار يتطلب وجود هياكل وتنظيمات مستحدثة بالإضافة إلى ترقية وتأهيل المؤسسات المحلية؟
- استقدام الاستثمار الأجنبي مرتبط بتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية وبعوامل الاستقرار النقدي والاقتصادي والسياسي.
- السياسات الاستثمارية المتبعة في الجزائر تحقق تنمية ضئيلة.

أهداف البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نهدف إلى الوصول إلى النقاط التالية:

- الإجابة على الإشكاليات المطروحة سابقا.
- التأكد من صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة.
- التوصل إلى الأسباب والمعوقات التي تقف أمام الاستثمار في الدول النامية عامة والجزائر خاصة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية في الجزائر وتوسيع الشراكة في إطار العولمة والاقتصاد.

دوافع اختيار الموضوع:

تعددت دوافع وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع نذكرها فيما يلي:

دوافع ذاتية:

- الرغبة في الاطلاع على مجال من مجالات المعرفة العلمية.
- شعورنا بأهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن نظرا للاهتمام المتزايد من طرف السلطات الجزائرية لهذا القطاع للنهوض بالتنمية خاصة بعد تخطي الأزمات التي عانت منها الجزائر.
- محاولة الإثراء في هذا الموضوع وتوفير معلومات لزملائنا الطلبة.

دوافع موضوعية:

أردنا أن نتعرف عن مدى مساهمة الاستثمار في التنمية الاقتصادية خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها، كالانتقال إلى اقتصاد السوق ، وتسعى إلى استكمال اتفاق

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن الإسراع لتحقيق تنمية مستدامة أصبح ضرورة ملحة لازدهار اقتصادنا.

منهج الدراسة:

لبلوغ الإجابات المنشودة لفك غموض التساؤلات المطروحة من خلال الدراسة المتواضعة استعنا بالمنهج الوصفي وهذا ما تقتضيه طبيعة الدراسة.

صعوبات البحث:

- عدم توفر الإحصائيات الجديدة التي نحتاجها.
- تشابه المراجع من حيث المضمون.
- قلة إن لم نقل انعدام المراجع ذات المصدر الجزائري وهذا الاستدلال بها عند دراسة حالة الجزائر.

خطة البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول هي كالآتي:

الفصل الأول: بعنوان " **النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية و نظريات التنمية** "سوف نتطرق إلى دراسة نظرية النمو و التنمية الاقتصادية من خلال إعطاء مفاهيم عامة حول النمو و التنمية وبعدها نتحدث عن مختلف نظرياتها.

الفصل الثاني: تحت عنوان " **الأسس النظرية ومفاهيم أساسية للاستثمار** " سوف نتطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار بصفة عامة من تعريف، محددات، وأنواع ثم نخصص طبيعة الاستثمار من خلال المفهوم وبيان إشكاله و أهدافه .

الفصل الثالث: بعنوان " **سياسة الاستثمارات واستراتيجية التنمية في الجزائر** " سوف نتطرق إلى السياسات الاستثمارية الجزائرية في ظل الاصلاحات و آثارها على التنمية الاقتصادية في الجزائر و في أخير سوف ندرس مؤهلات و عراقيل الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية و نظريات التنمية

تمهيـــــــد:

يعتبر مصطلحا النمو و التنمية الاقتصادية من أهم المصطلحات المتداولة و المستعملة بكثرة في العصر الحديث حيث نجد أن كل منهما يرمي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وذلك عبر خطـــــط وبرامج معينة ومدروسة، ويمكن قياس درجة النمو والتنمية باستعمال مؤشرات خاصة ومحددة لكل منهـــما، بهدف تقييم ما تم التوصل إليه وتوقع ما سيتم تحقيقه.

وقد خصصنا الفصل الأول للتطرق إلى النمو والتنمية الاقتصادية بصفة عامة وقسمناه إلى ثلاث مباحث كالآتي:

خصصنا المبحث الأول لدراسة ماهية النمو الاقتصادي وتطور فكره عبر المدارس الاقتصادية كما تعرضنا لمراحل النمو الاقتصادي وطرق قياسه وختمنا هذا المبحث بالتعرض للعوامل المؤثرة فيه.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية، فتطرقنا لأهداف التنمية وطرق تمويلها وختمنا المبحث بإبراز الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى نظريات التنمية الاقتصادية واهم التوجهات التي تنادى بها وما هى لمتطلبات الحقيقية و الجوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية:

المبحث الأول: النمو الاقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة بكثرة في الساحة الاقتصادية لدول العالم، كما يعتبر تحقيق النمو مطمح و مطمع الكثير من الدول خاصة دول العالم الثالث التي مازالت تعاني ويلات التخلف في جميع الميادين و بالأخص الميدان الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

1. **النمو الاقتصادي:** هو عملية تلقائية تحصل باستمرار تعاقب تشكيلات اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها.[1]
2. **النمو الاقتصادي:** هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد. [2]
3. **النمو الاقتصادي:** هو زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.[3]

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن جميعها متفق على كون النمو هو الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه، وإن زاد البعض على ذلك مفصلا كيفية حدوث عملية النمو وإسنادها إلى عملية تلقائية، فقد ركز البعض الآخر على استبعاد التقلبات الدورية لإبراز الاتجاه العام لزيادة الناتج الوطني.

المطلب الثاني: تطور فكر النمو الاقتصادي عبر المدارس الاقتصادية

حاول غالبية المفكرين الاقتصاديين من خلال المدارس التي أسسوها – من أدم سميث إلى كينز– الوصول إلى القوى الدافعة للنمو الاقتصادي، وقد جاءت أفكارهم متأثرة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سادت عصرهم.

1. فكر التجاريين والطبيعيين في النمو الاقتصادي

[1]- د.سعد فتح الله،التنمية المستقلة:المتطلبات و الاستراتجيات و النتائج ،الطبعة الاولى ،مركز دراسات الوحدة العربية،1995،بيروت لبنان ص22

[2]– د.م ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي:النظرية و المفهوم،2001، دار القاهرة مصر،ص9

[3]- د.عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ص12

- **التجاريون (القرن 16 و17)** : اعتبر التجاريون أن التجارة هي المصدر الأساسي لتحقيق النمو، وقد ركزوا اهتمامهم على حجم الناتج الكلي بدلا من الاهتمام بالناتج الفردي، ولهذا كان نمو الاقتصاد حسب رأي التجاريين ليس متعلقا برفاهية أفراده وإنما بقوة المجتمع بين المجتمعات الأخرى ولما كانت المعادن النفيسة أساسا للثروة والتجارة الخارجية هي مصدر هذه الثروة، كان يجب الاهتمام بها عن طريق تشجيع الصناعة بواسطة استيراد المواد الأولية الرخيصة وفرض الضرائب الجمركية على السلع الصناعية خاصة الكمالية والتركيز على زيادة السكان مع تخفيض الأجور، لأن ذلك سيرفع الناتج الكلي وهذا كله من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي سيؤدي إلى رخاء المجتمع.
- **الطبيعيون (النصف الأول من القرن 18):** جاء كناي "knight" مؤسس مذهب الطبيعيين بالتحليل الذي ينص على أن الثروة تنشأ من الإنتاج، وقد ركز اهتمامه على القطاع الزراعي باعتباره القطاع المنتج الوحيد في المجتمع، بحيث تعتبر الأرض أم كل إنتاج.

وقد اعتمد الطبيعيون في نمو الناتج الوطني على معدل تكوين رأس المال الذي يأتي من الفائض في القطاع الزراعي فإذا حدث وأن تم توزيع هذا الفائض على الطبقات المستهلكـــــة (طبقة الملاك وطبقة الصناع) فإن إعادة استثمار هذا الفائض ستقل ومن ثم سينخفض الناتج الوطني وعلى هذا الأساس حرص الطبيعيون على ما يلي:

- استعمال الوسائل الفنية وتخفيض الضرائب على القطاع الزراعي.
- تخفيض معدل الفائدة.
- إزالة القيود و الضرائب الجمركية على التجارة الداخلية والخارجية استنادا إلى مقولة " دعه يعمل دعه يمر".
- نظام الحرية الاقتصادية والمنافسة مع مطالبة الدولة بصيانة الحقوق الطبيعية لأفراد المجتمع.
- الاهتمام بالسوق الداخلية أكثر من السوق الخارجية.
- زيادة الناتج الفردي الحقيقي والاهتمام بحجم الناتج الكلي، ومنه فإن الزيادة السكانية يجب أن تتماشى مع الزيادة في الناتج الزراعي.

2. التحليل الكلاسيكي: برز هذا المذهب جليا من خلال كتاب **أدم سميث** " دراسة في طبيعة أو مسببات ثروات الأمم"، والذي صدر لأول مرة عام 1776، حيث كان مهتما بمشكلة التنمية الاقتصادية وكان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات

التي تعوقه وتقف في طريقه و تقسيم العمل حسب ادم سميث هو الأساس لرفع الإنتاجية ، و من هنا يؤكد على ضرورة **التراكم الرأسمالي** من اجل التوسع في تقسيم العمل و من ثمة زيادة نصيب الفرد من الدخل.

و يعتمد التراكم الرأسمالي على رغبة الأفراد في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من اجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية ، بالإضافة إلى التراكم الرأسمالي فانه يوجد قيد أخر على تقسيم العمل حسب ادم سميث هو حجم السوق ، فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كافي لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير و ينتج عن تزايد الدخول توسيع حجوم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع .

و يرى ادم سميث انه حين تبدأ عملية التنمية فإنها متجددة ذاتيا ، ففي ظل بعض التراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي فان تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عن زيادة الادخار و الاستثمار .

غير أن ادم سميث يرى انه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية ، أي انه توجد قيود توقف هذه العملية ، و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة ، و هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة إلى الدول الأخرى .

إن العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو قدرة الموارد الطبيعية – رأي ادم سميث – فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية ، و تتناقص معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد .

و لقد قام **دافيد ريكاردو**"1772-1823" بتوضيح كيفية ظهور و انتشار الركود في النهاية في كافة الاقتصاديات ، و توجد ثلاث جماعات اقتصادية رئيسية في نموذج ريكاردو للتنمية ، و هذه الجماعات هي الرأسماليون ، العمال و أصحاب الأراضي .

يوجه **الرأسماليون** عملية التنمية عن طريق الادخار من أرباحهم و يستمرون في الادخار و من ثم في تراكم رأس المال، و يعتمد حجم قوة العمل على مستوى الأجور، ذلك انه يوجد طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان العاملون عن الزيادة أو النقصان،أما **العمال** فلا يمتلكون أي وسائل إنتاجية بل يستخدمون تلك الوسائل المقدمة من طرف الرأسماليين، أما فيما يخص **ملاك الأراضي** فهم الذين يمتلكون حجم الأراضي الثابتة المتاحة و يستطيعون تقاضي الريع مقابل استخدامها ، و الريع تستخدم فيه كمية معينة من العمل و من رأس المال يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض و قيمة النتاج الذي يمكن الحصول عليه .

و قد يقال انه لا توجد سياسة في رأي الاقتصاديين الكلاسيك تستطيع الدولة بمقتضاها أن تتفادى الوصول إلى حالة الركود النهائي ، إلا انه لا يبدو أن الكلاسيك اخذوا بفكرة الحتمية فيما يتعلق بمسار التنمية.

ومن جهة أخرى يرى ريكاردو انه حين يأخذ الرأسماليون فرصا كاملة للبحث عن الأرباح فان اليد الخفية لجهاز الثمن هي التي تعمل على توزيع الموارد المتاحة بكفاءة ، و من ثمة الوصول إلى حالة الركود إلى أقصى حد ممكن ، و يجدر بالذكر هنا أن "**جون ستوارت ميل**" يرى انه عندما يصل الاقتصاد إلى حالة السكون أو الركود يكون في وضع ينطوي بصفة عامة على تقدم كبير على الأحوال التي سادت عصره .

و ما يلاحظ هو فشل الاقتصاديين الكلاسيك في التنبؤ عن مدى انتشار و قوة الثورة التكنولوجية التي اكتسحت الأجزاء الأكثر تقدما في العالم في أواخر القرن 18 و 19 ، فالتقدم التكنولوجي كان أكثر من كاف للتغلب على أثار تناقص الغلة التي شغلت جزءا هاما من تفكير الاقتصاديين الكلاسيك.

3. التحليل النيوكلاسيكي : لقد اعتبر أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا و يعتمد أكثر ما يعتمد على عوامل غير اقتصادية ، و قد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي و جعلوه أكثر انطباقا في القرن19 و20 ، و يرى النيوكلاسيك أن الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتيكية بإعادة استثمار معظم دخولهم طالما أن معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا ، و بالنسبة لهم ليس من الضروري أن يكون المدخر هو المستثمر، و يجمع سوق رأس المال مابين المدخرين و المستثمرين ، حيث يعمل على تحقيق التنسيق بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية و المعروض منها ، و الثمن الذي يقوم بهذه الوظيفة هو معدل الفائدة ، ذلك لأنه افترض أن كمية المدخرات تعتمد على معدل الفائدة بحيث توجد علاقة طردية بينهما ، و يلعب معدل الفائدة كذلك دورا أساسيا في تحديد الاستثمار.

لقد رفض معظم الكتاب النيوكلاسيك قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود ،

ووافقوا على تأكيد "**الفريد مارشال**" بأنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي للاعتقاد باقتراب حالة السكون أو الركود، و أسس هؤلاء فكرتهم على عاملين اثنين هامين :

يتعلق الأول بالتقدم التكنولوجي و الثاني بمرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية .

و لقد قدم مارشال فكرة **الوفورات الخارجية** لكي تصور هذه التداخلات و التشابكات ، و هي تلك الزيادة في احتمالات الربح لصناعة معينة و المترتبة على نشاط اقتصادي خارج نطاق الصناعة ذاتها

و قد أكد النيوكلاسيك على أن التنمية لا تنطوي على مجموعة من العلاقات البسيطة بين عدد قليل من المتغيرات التجميعية ، و يحصل عن كل ذلك نمو إضافي هام في الاقتصاد الوطني ككل ، كما اعتبروا أن المنافسة الحرة هي السياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية .

و بصورة عامة يمكن القول أن التنمية في النموذج النيوكلاسيكي تأخذ مكانها في خطوات بسيطة مستمرة في غالب الأحيان ، و كذلك في ظل مستوى عدم التأكد من المستوى الوطني في حدوده الدنيا ، هذا فضلا عن توافر إطار اقتصادي منسق لعملية التنمية .

4. **تحليل ماركس و الماركسيين:**اعتبر ماركس و تابعوه أن نظرية النمو التقليدية تافهة ، ففي رأي ماركس أن العوامل التي قدمتها نظرية التنمية التقليدية لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية مثل انعدام التقدم أو الافتقار إلى الموارد الطبيعية ، ما هي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل ، و للتعرف على أسباب المشاكل حسب رأيهم يجب دراسة طبيعة النظام الاقتصادي الذي يأخذ الإنتاج مكانه في ظله .

و يجدر بالذكر هنا أن الصورة التي رسمناها حتى الآن عن أراء ماركس و تابعيه تقدم تقريرا مختصرا جدا عن التفسير المادي للتاريخ الذي قدمه ماركس.

إن النظام الاجتماعي الذي ركز عليه ماركس اهتمامه هو بالطبع النظام الرأسمالي ، و في رأيه فان هذا النظام يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية و التي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة ، بل و تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة .[1]

و حسب النموذج الماركسي فان عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع هو السبب الجوهري وراء انهيار النظام الرأسمالي ، و يرى ماركس أن البطالة التكنولوجية التي يتمخض عنها التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة ، فيطرد العمال مباشرة من العمل نتيجة إدخال آلات جديدة .

و يحتوي النموذج الماركسي من وجهة نظر المنطق الاقتصادي على الكثير من النقائص و التناقضات ، فمثلا تقف خبرة قرن و ربع القرن من الزمن ضد تحليل ماركس عن الطبيعة المتناقضة للتقدم التكنولوجي، فلم تمثل البطالة الفنية أو التكنولوجية إلا مشاكل مؤقتة ، و بصفة

[1] – د.محمد عبد العزيز عجمية و د.محمد علي الليثي ،التنمية الاقتصادية:مفهومها،نظرياتها،سياساتها،الدار الجامعية،2000،الإسكندرية مصر، ص83، بتصرف

عامة لم تحدث هذه البطالة على نطاق و اسع، فضلا عن ذلك فان مستويات الأجور في الدول المتقدمة اكبر بكثير من مستوى الكفاف الذي يبدو أن ماركس كان يتحدث عنه ، كذلك فان تحليل ماركس للدورات الاقتصادية هو أيضا غير كاف ، فماركس كان مقتنعا بفكرة إمكانية حدوث قصور مزمن في الطلب الكلي على السلع و الخدمات ، غير أن مناقشته لهذه المسالة كانت بمثابة تأكيد على إمكانية حدوث القصور المزمن و لم تكن تفسيرا لسبب حدوثه .

5. **تحليل شومبيتر:** حاول أن يسد الفجوة القائمة بين أراء ماركس و أراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، و لم يكن **شومبيتر** مقتنعا بان عملية التنمية ذات طبيعة تدريجية منسقة كما صورها النيوكلاسيك ، فيرى انه رغم أن النمو يأخذ مكانه في بعض المجالات بطريقة تدريجية إلا أن النمو في هذه المجالات ليس هو الذي يترتب عليه الاختراق إلى مستويات معيشية أعلى بكثير من المستويات السائدة.[1]

تتشابه نظرة شومبيتر كثيرا مع أراء ماركس في تأكيد الطبيعة الديناميكية غير المنسقة لعملية التنمية ، و قد استخدم شومبيتر أفكار و أدوات التحليل الاقتصادي التي قدمها النيوكلاسيك عوضا عن الأفكار و المفاهيم الماركسية .

و حيث يأخذ النمو مكانه في الاقتصاد الوطني بطريقة غير منسقة و غير منظمة ، تنطوي القرارات الكبرى الخاصة بالأعمال على درجة كبيرة من المخاطرة و عدم التأكد.

يعتبر شومبيتر **التنظيم** هو المفتاح لعملية التنمية و يقوم المنظم بإدخال عدة صور للابتكارات **مثل** :تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية ، و إدخال سلع جديدة للمجالات القائمة .

و قد ذهب شومبيتر إلى ابعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون ، فيحصل المنظمون في نموذج شومبيتر على الأرصدة التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تخلق الائتمان .

و قد كان شومبيتر متشائما من مستقبل النظام الرأسمالي و ذلك للأسباب التالية :[2]

- إن الابتكارات قد بدأت في التحول من كونها نشاطا شخصيا لتصبح نشاطا روتينيا غير شخصي يجري داخل بيرو قراطية المشروعات الكبرى .

[1] د.محمد عبد العزيز عجمية و د.محمد علي الليثي ،التنمية الاقتصادية:مفهومها،نظرياتها،سياساتها،الدار الجامعية،2000،الإسكندرية مصر، ص 92.

[2] - – د.محمد عبد العزيز عجمية و د.محمد علي الليثي ،التنمية الاقتصادية:مفهومها،نظرياتها،سياساتها،الدار الجامعية،2000،الإسكندرية مصر ، ص100،99،98

- إن نمو مؤسسات الأعمال الكبرى قد اضعف الهياكل الأساسية للرأسمالية مثل الملكية الخاصة و حرية التعاقد .
- تناقص مقدرة رجال الأعمال الصناعيين على الإمساك بالقيادة في الحكومات الرأسمالية مما يضعف من قدرتهم على المحافظة على ولاء العمال و من ثمة يفتح الطريق أمام ظهور الاشتراكية آخر الأمر.

لقد تمثلت مساهمة شومبيتر الأساسية في نظرية التنمية في تأكيده على أهمية دور المنظم و من ثمة فلا بد من توفر الأشخاص الذين يستطيعون قيادة هذه العملية ، و يقدم مساهمة هامة أخرى تتمثل في تحليله لعملية التنمية في ظل التمويل عن **طريق التضخم.**

و مما يعاب عليه هو انه لم يعط الوزن الكافي للمشاكل التي تنجم عن تزايد الاستثمار عن هذا الطريق لفترة طويلة ،و كذلك إن دراسته تبين أن النظام الرأسمالي قد تغير منذ القرن الثامن عشر 18، غير أن تنبؤاته المتعلقة بنهاية الرأسمالية ليست مبنية على أسس قوية .

6. تحليل كينـــز:لقد ذكرنا سابقا انه لا يوجد احتمال لظهور بطالة في الأجل الطويل في الاقتصاديات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية ، فرغم موافقة الكتاب التقليديون على وجود احتمال ظهور بطالة عامة خلال الأجل القصير ، غير أنهم قد اعتقدوا انه توجد قوى قوية تؤكد سيادة العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل في ظل الأجل الطويل ، و من ثم فقد ادخلوا افتراضا في تحليلهم تستبعد بموجبه إمكانية ظهور البطالة و يؤكد سيادة الكاملة ،و لم يرفض هذا الافتراض إلا بعد أزمة الكساد العالمي 1929، و في عام 1936 قدم كينز نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية .

و يعتمد **مستوى الاستثمار** في نموذج كينز على تحديد الدخل الوطني على نفس العوامل التي يعتمد عليها في نموذج النيوكلاسيك أي على معدلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية من ناحية و معدل الفائدة من ناحية أخرى .

غير انه في نموذج كينز لا يتحدد **مستوى الادخار** بنفس الطريقة التي يتحدد بها في نموذج النيوكلاسيك ، فقد اعتبر كينز الادخار و من ثمة الاستهلاك دالة في الدخل فقط.

$$R=C+S$$

و يعتبر الطلب الفعال في نظر كينز هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل الوطني و حجم العمالة ، كما انه يشتمل على الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار، ويعتمد كذلك على الميل الحدي للاستهلاك**(PMC)**، فكلما ارتفع الدخلΔY ،ارتفع الاستهلاك ΔC

و لكن نسبة الارتفاع في الاستهلاك ستكون اقل من نسبة الارتفاع في الدخل أي :$\Delta C<\Delta Y$ و هو ما يسمى بالميل الحدي للاستهلاك و يمكن تلخيص ما سبق كما يلي :

$$C=f(Y)\ ،\Delta C<\Delta Y,\ PMC=dC/dY,\ 0<PMC<1$$

ويرى كينز انه إذا حدث ركود في الاستثمار فلابد أن يرفع المجتمع من الميل الحدي للاستهلاك ،لان ذلك يعمل على زيادة الإنتاج و العمالة و بالتالي زيادة الدخل الوطني بنسبة اكبر من الزيادة في الاستهلاك نتيجة لفعل المضاعف ،و المضاعف لا يعني أن الزيادة في الإنفاق سوف تعمل على زيادة الدخل بنسبة اكبر من هذه الزيادة في الإنفاق و يعتمد ذلك على مقدار الميل الحدي للادخار PME حيث أن المضاعف هو مقلوب الميل الحدي للادخار و نكتب :

$$K=1/PME=1/1-PMC\ ,\ PME=1-PMC\ .$$

و بالتالي كلما كان الميل الحدي للادخار صغيرا كان المضاعف كبيرا.

يوجد كذلك عنصر أساسي للتأثير على الطلب الفعال هو الاستثمار و هذا الأخير يعتمد على عنصرين هما سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال.

فمع انخفاض سعر الفائدة يرتفع الاقتراض من اجل الاستثمار و لكن ذلك لن يحدث إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال تتناقص بمعدل أسرع من الانخفاض في سعر الفائدة ، كما تحتل دالة الاستثمار مكانا هاما في نظريته ، حيث أن أي نقص في الاستثمار الخاص لابد و أن يكمل بالاستثمار العام أي الحكومي ،بمعنى أن النقص في الطلب الفعال الناتج عن النقص في الاستثمار الخاص سوف يخلف فجوة انكماشية و هذه الأخيرة لابد و أن تقفل بواسطة الاستثمار الحكومي لكي يحافظ المجتمع على مستوى النمو عند العمالة الكاملة ،و هذا الاستثمار سوف يكون له اثر على زيادة الدخل عن طريق المضاعف ،إلا أن كينز في الوقت ذاته يحذر من أن يؤدي الاستثمار الحكومي إلى رفع سعر الفائدة أو إضعاف فرص الاستثمار الخاص ، بل على الحكومة أن تسلك في استثماراتها مسلكا يساهم في زيادة الثقة لدى المستثمرين في القطاع الخاص و لا يجب أن تدخل كمنافس لهذا القطاع .

كما نادى كينز إلى إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة على عكس الكلاسيك ، و حجة كينز في ذلك هي أن الطبقات الفقيرة بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ،و من ثمة فان زيادة دخول هذه الطبقة عن طريق إعادة توزيع الدخل سوف تعمل على زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع و بالتالي زيادة الطلب ،و طالب كينز بتحقيق ذلك عن طريق الأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدي بالإضافة إلى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية و توفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع.

7. **نموذج هارود – دومار** : أهم ما يركز عليه في هذا النموذج هو الدور المزدوج الذي يقوم به **الاستثمار** حيث أن زيادة الطلب من جهة ستخلق طلبا فعالا ، فباعتباره جزء من الإنفاق الكلي للمجتمع فان زيادته ستؤدي حتما إلى زيادة الطلب الفعال ،و من جهة أخرى فان الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني أي الزيادة في عرض السلع و الخدمات .

و يمكن تلخيص أهم الفرضيات التي جاء بها هذا النموذج فيما يلي:

- الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل الوطني بمعنى أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت و بالتالي الميل الحدي للادخار يعتبر ثابتا أيضا أي:

$$PMC=\alpha\ ,\ PME=\beta\ ,\ \alpha+\beta=1$$

- الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار .
- ثبات معامل رأس المال أي النسبة بين رأس المال و الدخل أي: $CC=K/Y=\delta$
- ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي .
- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار و الاستثمار .
- نفترض أننا في اقتصاد مغلق أي عدم وجود تجارة خارجية و كذلك عدم تدخل القطاع الحكومي فان معدل نمو الدخل الوطني الذي يحافظ على مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج يمكن تحديده كما يلي :

دالة الدخل $Y=C+I$ 1

دالة الاستهلاك $C=f(Y$.....2

الميل الحدي للاستهلاك $PM=C'=f(Y)'=dC/Dy$

دالة الادخار $S=g(Y)$

الميل الحدي للادخار $PME=S'=g(Y)'=dS/dY$

لنفترض أننا في مرحلة التشغيل الكامل أي العمالة الكاملة و لنرمز للدخل الوطني في هذه الحالة بـــ:**Y*** فيصبح الادخار :

$$S^*=g(Y^*).....3$$

و للحفاظ على مستوى العمالة كاملة فلابد من القيام باستثمارات **(I*)** تتساوى مع الادخار **(S*)** و لتحديد تأثير الاستثمار ***I** على القدرة الإنتاجية للاقتصاد نستخدم دالة الإنتاج المبسطة حيث :

$$Y^*=K(PC).....4$$

حيث :

K رأس المال.

PC تعبر عن إنتاجية رأس المال للاقتصاد ككل.

و بما أن النموذج يفترض ثبات إنتاجية رأس المال فان التغير في الدخل الوطني يتم عن طريق التغيير في رأس المال أي باستثمارات جديدة و يعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$\Delta Y^* = \Delta K(PC) \quad \text{.....5}$$

و بتعويض المعادلة **5** في المعادلة **4** نجد :

$$\Delta Y^* = I^*(PC) \quad \text{.....6}$$

و حيث أن :

$$I^* = S^* = Y^*(dS/dY) \quad \text{.....7}$$

و بتعويض المعادلة **7** في المعادلة **6** نجد :

$$\Delta Y^* = Y^*(PC).(dS/dY) \quad \text{.....8}$$

و بقسمة طرفي المعادلة **8** على Y^* نجد:

$$\Delta Y^*/Y^* = (PC).(dS/dY)$$

و تعني هذه المعادلة أن معدل نمو الدخل الوطني يساوي الميل الحدي للادخار مضروبا في إنتاجية رأس المال.

المطلب الثالث: طرق قياس النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة مؤشرات "معدلات" يتم بواسطتها قياس مدى قوة أو ضعف النمو في أي بلد ، كما أن هناك بعض المفاهيم كالناتج الوطني الإجمالي، الناتج الداخلي الخام (الاسمي و الحقيقي)، الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الوطني الصافي ...الخ، التي يجب التطرق إليها قبل الخوض في تفاصيل طرق قياس و حساب النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: بعض المفاهيم

1- **الناتج الوطني الإجمالي:** هو عبارة عن القيمة النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.[1]

[1] د.عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية – ص21

أو هو عبارة عن مجموعة من القيم الإجمالية لإنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية النهائية المحصلة من عوامل الإنتاج العائدة للمقيمين في بلد ما مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية عادة تكون سنة.[1]

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الناتج الوطني الإجمالي هو عبارة عن ما ينتجه مواطنو الدولة داخلها أو خارجها خلال فترة زمنية عادة تكون سنة .

2- **الناتج المحلي الإجمالي:** هو عبارة عن مجموع القيم النقدية (السلعية) لجميع السلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل رقعة جغرافية معينة خلال فترة زمنية عادة تكون سنة.[2]

وصفوة القول نستنتج ما يلي:

* الناتج الوطني الإجمالي يأخذ بعين الاعتبار فقط كل ما ينتجه مواطنو الدولة في الداخل و الخارج، بينما الناتج المحلي الإجمالي يأخذ بعين الاعتبار كل ما ينتج داخل حدود الدولة.

** الناتج الوطني الإجمالي (PNB) = الناتج المحلي الإجمالي (PIB) + موارد العمل و الملكية و المشروع المستحقة على الغير – موارد العمل و الملكية و المشروع التي تعتبر حقوقا للغير.*

3- الناتج الوطني الصافي(PNI): هو عبارة عن الناتج الوطني الإجمالي مطروحا منه الإهتلاك.[3]

الناتج الوطني الصافي = PNB – الإهتلاك.

4- **الدخل الوطني:** هو عبارة عن الناتج الوطني الصافي مطروحا منه الضرائب غير المباشرة و التحويلات و مضافا إليها إعانات الإنتاج.[4]

الدخل الوطني (Y) = PNI– الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج.

5- **الدخل الفردي:** هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوما على عدد السكان.[5]

الدخل الفردي = PIB / عدد السكان.

و في العادة نستخدم الدخل الفردي لمعرفة مدى تطور دخل الأفراد خلال الفترة و لا يساعد على قياس الرفاهية الاقتصادية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار توزيع الدخل مثلا و الجوانب الأخرى من الحياة.

---

[1] صدوقي عبد الحفيظ – محاضرات في الاقتصاد الكلي – المدرسة العليا للتجارة

[2] صدوقي عبد الحفيظ – نفس المرجع

[3] د.عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية – ص22

[4] د.عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية – ص 22

[5] د. أبو القاسم الطبولي و آخرون – أساسيات الاقتصاد – الطبعة السادسة – الدار الجماهيرية – طرابلس 1993- ص183

6- **الناتج الوطني الإجمالي الاسمي:** هو عبارة عن الناتج الوطني الإجمالي المقوم بالقيمة الجارية (الأسعار الجارية) بمعنى آخر لا يستبعد أثر التضخم.

7- **الناتج الوطني الحقيقي:**هو عبارة عن الناتج الوطني الإجمالي المقوم بالقيمة الحقيقية للأسعار أي يستبعد أثر التضخم.

الناتج الوطني الحقيقي = الناتج الوطني الاسمي / الرقم القياسي العام للأسعار * 100.

الفرع الثاني: كيفية حساب معدلات النمو

يمكن أن نميز بين نوعين من معدلات النمو، فيوجد معدل النمو الكلي بين فترتين و معدل النمو السنوي المتوسط.

1. **معدل النمو الكلي بين فترتين:** يمكن الحصول على معدل النمو الكلي بين فترتين يأخذ قيمة الناتج الداخلي الإجمالي للسنة محل الدراسة و ننقص منه قيمة الناتج الداخلي الإجمالي للسنة التي سبقت سنة الدراسة و نقسم النتيجة على قيمة الناتج الداخلي الإجمالي للسنة السابقة و نضرب النتيجة في 100 و ذلك حسب العلاقة التالية:

$$A = PIB_t - PIB_{t-1} / PIB_{t-1} * 100$$

حيث:

A: معدل النمو الكلي بين فترتين.

PIB: الناتج الداخلي الإجمالي.

t: الزمن (السنة).

2. **معدل النمو السنوي المتوسط:** عندما نريد الحصول على معدل النمو المتوسط السنوي لمتغير ما خلال فترة زمنية معينة نتبع الخطوات التالية :

العلاقة: $PIB_t = PIB_0 * e^{AN}$

$$Log\ PIB_t = logPIB_0 + AN\ log\ e$$

$$Log\ PIB_t - logPIB_0 = AN\ log\ e$$

$$A = (Log\ PIB_t - logPIB_0) / N$$

حيث: A: معدل النمو السنوي المتوسط.

N: عدد المراحل بين 0 و t.

PIB: الناتج الداخلي الإجمالي.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية متغيرة من فترة لأخرى بحسب توفر العوامل المؤثرة عليه خلال الفترة محل الدراسة و تتمثل هذه العوامل في :

1. الأرض و الموارد الطبيعية : لا شك أن وفرة الموارد الطبيعية و نوعيتها و كيفية استخدامها تعتبر أهم العوامل المحددة لإمكانات النمو الاقتصادي ، ونعني بالأرض بالمعنى الواسع فلا تقتصر على سطح الأرض بل تمتد لتشمل ما حول الأرض و ما عليها و ما في باطنها ، فنحن نتكلم عن الأرض الزراعية، المعادن الباطنية ، المياه ، الموقع و المناخ.

و نعني بالمورد:[1] كل ما يقوم به الإنسان بإدراكه و تقييم منفعته كالبيئة، و إعداد للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو مطلب معين، و يجب توفر شرطين في الموارد هما:

-أن توجد المعرفة و المهارة الفنية التي تسمح باستخراجه و استخدامه.

-أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.

أما إذا غاب احد الشرطين ، فان الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد ، و هكذا فان قدرة الإنسان و مهارته و حاجته هي التي تجعل لشيء معين دون آخر قيمة و ليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء ، و طالما أن قدرات الإنسان و حاجاته في تغير مستمر عبر الزمن ليشتمل ما تم اكتشافه نتيجة ازدياد و تحسن المعرفة العلمية و الفنية .[2]

صفوة القول أن توفر الأرض و الموارد الطبيعية لا يمكن أن يؤديان إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون وجود معرفة و مهارة فنية لاستغلال هذه الموارد و تسييرها .

2. الموارد البشرية : يشكل السكان المصدر الرئيسي للقوة العاملة و المتمثلة في ذلك الجزء من السكان الذي ينتج ليس فقط لاستهلاكه و تامين حاجاته و إنما ينتج أيضا للاستهلاك و إعالة الفئات الأخرى من السكان غير المنتجين ، و على هذا الأساس يعتبر الإنسان أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد و هو المنتج للسلع و الخدمات و المنافع و هو مستهلكها أيضا ، و بالتالي فان كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج ، تبادل و استهلاك و ما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار و استثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوبة ، إنما يتوقف في

[1]–د.احمد مندور ، د.احمد رمضان ، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية ،الدار الجامعية ، بيروت ،1990،ص27

[2]– د.محروس إسماعيل ، دراسات في الموارد الاقتصادية ، الجزء الأول ، شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ص21

النهاية على حجم و نوع السكان ، و في هذا الصدد يجدر التنبيه إلى أننا عندما نتكلم عن الجوانب الاقتصادية للموارد البشرية فانه لا يجب الاقتصار على الجانب الكلي لها ، و إنما يشتمل على القدرات التنظيمية و ما يتمتع به العدد الكلي للسكان من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة و الخبرة و الإرادة و التصميم على تحقيق التطور و التغلب على المشاكل المختلفة .[1]

بإيجاز يمكن القول أن توفر الموارد البشرية شرط ضروري لتكوين الثروة و لكن غير كافي باعتبار أن نوعية هذه الموارد لها دور كبير كذلك في مختلف العمليات الاقتصادية.

3. **رأس المال:** يعتبر رأس المال من حيث توفره و معدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات و لمعدلات تغيرها و عليه فهو احد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة و عامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني و ينظر إليه عادة كنسبة بين قيمة الإنتاج الموجه فعلا للتكوين الرأسمالي في المجتمع من جهة و قيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى ، و لاشك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها و ذلك بإقامة مصانع جديدة و توسيع القائمة منها ، بالإضافة إلى الحصول على المبتكرات و التكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل ،و هنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية و من ثمة زيادة و رفع مستوى الإنتاج الوطني .[2]

4. **التطور التكنولوجي:** إن النمو الاقتصادي و زيادة الاستثمار يحفز التغير التكنولوجي و الذي يعمل بدوره على إيجاد فرص أو أسواق جديدة تدفع بعملية النمو إلى الأمام ، كما أن التقدم التكنولوجي يقلل من المعدل المستخدم من الموارد أو المدخلات لكل وحدة من الإنتاج ، و كذلك المخلفات التي يتم التخلص منها ،

و يمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا فيما يلي :

- إدخال أو اختراع سلع جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة.
- استخدام وسيلة جديدة في الإنتاج .
- إضافة أسواق جديدة.
- اكتشاف موارد جديدة من المواد الخام أو المواد نصف المصنعة.

---

[1]– د. احمد مندور ، د. احمد رمضان ، نفس المرجع ، ص74

[2]– د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص42

- إحداث تنظيم جديد في الصناعة .

خلاصة القول أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى إدخال طرق جديدة و متطورة و حديثة في العملية الإنتاجية و ذلك من شانه أن يرفع من جودة ، نوعية و كمية الإنتاج و بالتالي تحقيق فائض معتبر، و من ثمة تحقيق التنمية و المساهمة في النمو الاقتصادي .

5. الإنفاق العام: يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة في الطلب الكلي و هذه الزيادة بدورها تؤدي إلى زيادة الإنتاج و هذا في حالة كون الجهاز الإنتاجي مرن في الاستجابة إلى الزيادة في الطلب أو زيادة الواردات أو الزيادة في مستوى الأسعار .

إن الجزء الهام من النفقات العامة يساهم في تحقيق النمو من خلال طريقتين :

- المساهمة في زيادة تراكم رأس المال البشري "نفقات على الصحة، التعليم،...الخ".
- انجاز هياكل تكون موجهة مباشرة لدعم الإنتاج .

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

بالإضافة إلى مصطلح النمو الاقتصادي ، هناك مصطلح اقتصادي آخر لا يقل شيوعا و أهمية عنه و هو مصطلح التنمية الاقتصادية، و التي اهتم بدراستها العديد من المفكرين الاقتصاديين و أعطوا لها تعاريف مختلفة، فرقوا بها بين النمو و التنمية الاقتصادية.

كما تعتبر التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل لحكام و اقتصاديي الكثير من دول العالم، خاصة الدول النامية و المتخلفة و التي خصصت لها سياسات اقتصادية هامة و مبالغ مالية معتبرة من اجل تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

وردت في التنمية الاقتصادية عدة تعاريف نذكر منها:

- تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي،بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.[1]
- التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[2]
- التنمية الاقتصادية هي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع اقتصاديا بشكل خاص ، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها أو فشله، كما لها الحق في استعمال كل إمكانياتها المادية ،المالية والتشريعية من أجل النجاح، فهي تعمل على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك.[3]
- هناك من ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أساس أنها عملية السعي الدائم نحو تحقيق الزيادة المضطردة في الإنتاج المرتبطة بإحداث تغييرات هيكلية عميقة في البني المؤسساتية والتقنية، وفي توزيع القوى العاملة قطاعيا وجغرافيا، تعليميا ومهنيا و مهاريا المتزامنة مع وضع أسس لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الأفراد، وتحقيق نوع من المساواة في

---

[1] – د.كامل بكري،التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، 1996، بيروت لبنان، ص63.

[2] – د.محمد عبد العزيز عجمية، د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص20.

[3] – د.سعد فتح الله،التنمية المستقلة:المتطلبات و الاستراتجيات و النتائج ،الطبعة الاولى ،مركز دراسات الوحدة العربية،1995،بيروت لبنان ، ص22.

التطور بين الريف والمدينة ، وكل ذلك سيدفع بالمجتمع نحو زيادة اعتماده على قدراته الذاتية التي يعمل على تطويرها دائما لانجاز التنمية الشاملة.

من التعاريف السابقة يبدو لنا أن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات محدودة ،بل تتضمن تغييرات هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،الهيكلية والتنظيمية ، فهي تتضمن زيادات في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي في المجتمع .

بالإضافة إلى ذلك تشمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل في الحصول على الدخل ، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، زيادة معدل التحضر في المجتمع، تحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة ، ولاشك أنه يوجد فرق شاسع بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة فيما يتعلق بكل هذه الوسائل.[1]

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف تدور كلها حول رفع المستوى المعيشي للسكان، و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم، و من الأهداف نذكر باختصار ما يلي:

1. **زيادة الدخل الوطني:** تعتبر زيادة الدخل من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق ، ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية ، إنما هو فقرها و انخفاض مستوى المعيشة فيها ، و الدخل الوطني الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل الوطني الحقيقي لا النقدي ، أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

و زيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في عدد السكان ، وإمكانيات البلد المادية و الفنية ، مثلا : كلما كان معدل الزيادة في عدد السكان كبيرا ، كلما اضطرت الدولة إلى تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الوطني الحقيقي ، فكلما توافرت أموال كثيرة و كغايات أحسن ، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى في الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي عادة ما تكون ضعيفة نسبيا .

عموما يمكن القول بان زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

---

[1]– د.محمد عبد العزيز عجمية ، د.محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص21.

2. **رفع المستوى المعيشي:** التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل الوطني فحسب ، و إنما هي أيضا وسيلة لرفع المستوى المعيشة ، وذلك لان التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل الوطني فان هذا قد يحدث فعلا ، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيرات على المستوى المعيشي ، و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة اكبر من الزيادة في الدخل الوطني ، أو عندما يكون نظام توزيع الدخل مختلا .

فزيادة السكان بنسبة اكبر من الزيادة في الدخل الوطني يجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و من ثمة انخفاض مستوى معيشته ، كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا ، فان ما يحدث في هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي ، و هي عادة ما تكون قلة ، و بذلك يظل مستوى معيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض ، و تحقيق هذا لا يقف عند خلق زيادة في الدخل الوطني فحسب ، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغييرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد من جهة أخرى .

3. **تقليل التفاوت في الدخول و الثروات :** هذا الهدف هو هدف اجتماعي ، إذ انه في الكثير من الدول المتخلفة تزامن انخفاض الدخل الوطني و ضعف متوسط نصيب الفرد منه ، مع تفاوت كبير في توزيع الدخول و الثروات ، إذ تستحوذ طائفة صغيرة على نصيب عال من الدخل الوطني ، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من الثروة الوطنية ، و ينجر عن هذا التفاوت في الدخول اضطرابات سياسية و اقتصادية فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع و الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية و لا تنفقه .

و هذا الجزء المكتنز يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، و زيادة تعطل العمال ، ذلك بأنه لو كان قد أعيد إنفاقه على شراء السلع و الخدمات في السوق، لعمل ذلك على زيادة نشاط العمال و بالتالي يؤدي إلى زيادة تشغيلهم .

4. **تعديل التركيب النسبي لاقتصاد الوطني:** هناك أهداف أساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني و تغيير طابعه التقليدي إلى طابع حديث ، ففي اغلب هذه البلدان تغلب الزراعة و بالوسائل التقليدية على البنيان الاقتصادي

، فهي مجال الإنتاج الأول ، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل الوطني .

و هكذا نلاحظ سيطرة الزراعة المعاشية على اقتصاديات الدول المتخلفة يشكل خطرا جسيما على ما تنشده من هدوء و استقرار في مجرى حياتها الاقتصادية ، فلابد للتنمية الاقتصادية أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة و إفساح المجال أمام الصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى ، و بالتالي تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة سيطرة الزراعة عليه أو على الأقل تضمن التخفيف من حدتها .

على هذا الأساس يجب أن يراعي القائمون بأمر التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة تخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية للنهوض بالصناعة ، سواء أكان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أو التوسع في الصناعات القائمة ، و ذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي .

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية

يعتقد بعض الاقتصاديين و السياسيين إن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هي افتقارها إلى الموارد الخفية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ، و مرد ذلك أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل للاستثمار و الذي يتحدد أساسا بسعة السوق ، و أن عرض رأس المال تحكمه الرغبة و القدرة على الادخار و طالما إن الدخل منخفض نتيجة انخفاض القدرة على النتاج فان القدرة على الادخار منخفضة كذلك .

لذا فان التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة في اضعف نقاطها و الخروج من نطاقها و العمل بكافة السبل و الأساليب لتكوين رؤوس الأموال الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية .[1] و لتمويل التنمية في البلدان النامية مصدرين هامين هما:

1. مصادر التمويل المحلية: تتكون مصادر التمويل المحلي من قسمين هما : **الادخار الاختياري:** و هو ما يقوم به الأفراد و الهيئات و المؤسسات طواعية و اختيارا و بمحض إرادتهم ، و تقتصر المدخرات الوطنية الاختيارية في معظم الدول النامية على تمويل معدل الاستثمار الذي يضمن تحقيق معدل متواضع للتنمية ، **أما الإجباري:** و هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة

[1] – د.محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد علي الليثي ، مرجع سابق ، ص40

خارجية عن إرادتهم ، و لا يوجد فارق بين نوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال و كل الخلاف يقتصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة .

و تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي ، مدخرات قطاع الأعمال و مدخرات الحكومة كالأتي:

❖ **مدخرات القطاع العائلي:** تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح –الدخل بعد تسديد الضرائب – و الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، و تعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصدر للادخار في الدول النامية و تتمثل مصادر الادخار العائلي في :

* المدخرات التعاقدية كأقساط التامين و المعاشات و حصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها المؤسسات .

* الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد و التي يحتفظون بها في صورة نقود.

* الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي و المزارع و المتاجر و المساكن.

* سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة .

❖ **مدخرات قطاع الأعمال:** أي ما تقوم المنشات و الشركات الزراعية و الصناعية و التجارية و الخدمية بادخاره، و تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادرا لادخار جميعا في الدول المتقدمة ، و يتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و سياسة توزيع تلك الأرباح ، فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات ، و كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة و منتظمة ، فانه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشات في فترات الرواج و الرخاء ، بينما يميل إلى الانخفاض و الاختفاء في فترات الكساد و الركود ، كذلك فان ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته و برامجه و خططه المستقبلية ، و يتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع و حصيلة المبيعات السلعية و الخدمية و بين مجموع نفقاته التي تتمثل في قيمة مستلزمات الإنتاج "مواد أولية" و مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور و مرتبات و حوافز و مكافآت و أقساط إهلاك الأصول المختلفة من أراضي و مباني و كذلك صافي الضرائب المدفوعة إلى السلطات المركزية المحلية و الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال .

بالإضافة إلى مدخرات قطاع الأعمال الخاص توجد مدخرات قطاع **الأعمال العام** : و يمكن حساب الدخل الصافي لهذا القطاع بنفس طريقة الحساب المذكورة في قطاع الأعمال الخاص عدا أن صافي الأرباح لا يظهر في بنود التكاليف لأولويته للدولة و بصفة عامة فان العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام هي كالآتي :

-السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها غالبا ما تخضع لاعتبارات التكاليف و السوق .

-سياسة التوظيف و الأجور فكثيرا ما تفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائدة .

-السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج إذ غالبا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف و السوق.

-مستوى الكفاءة الإنتاجية إذ أن الإحصائيات تشير إلى انخفاض مستوى الكفاءة في القطاع العام.

❖ **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية و المصاريف الحكومية الجارية ، فإذا كانت هناك فائض وجه إلى الاستثمارات و تسديد أقساط الديون ، أما إذا كان عجزا فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة.

و تتمثل أهم **إيرادات الدولة** في حصيلة الضرائب التي تعتبر لونا من ألوان الادخار الإجباري ، و تمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد ، و أشكال الضرائب نوعان ، مباشرة و هي التي يتحمل عبؤها من يقوم بدفعها و غير مباشرة و هي التي من يقوم بدفعها من نقل عبؤها إلى الآخرين و هي مهمة في الدول النامية ، حيث تضم ضرائب على الصادرات و ضرائب على الواردات .

أما **النفقات الجارية:** فتتمثل في الإنفاق العام أي إنفاق ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن و الدفاع و التعليم و الصحة و مشروعات المنافع الأخرى و كذلك النفقات التحويلية و هي تتمثل في الإعانات و الدعم و فوائد و أقساط الدين العام.

2. مصادر التمويل الخارجية: إن مصادر التمويل الداخلية لا تكفي لتمويل الاستثمارات ، و بالتالي لابد من مصادر تمويل جديدة لتغطية عجز المدخرات المحلية ، و ذلك لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية ، و هكذا يبدو استيراد رأس المال من الخارج هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق و تسهيل عملية التنمية الاقتصادية .

و رأس المال المستورد يعد نافعا خصوصا لتمويل جزء من برنامج التنمية الاقتصادية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل المدفوعات عن الواردات من المواد الأولية و الآلات و المعدات ، خاصة إذا علمنا أن حصيلة الصادرات ضعيفة في معظم الدول المتخلفة ، فالمعدات الثقيلة الأساسية ينبغي استيرادها من الخارج ، و المشروعات المتوسطة تحتاج إلى بعض المواد المستوردة مثل : الاسمنت ، الحديد و الصلب و الآلات ، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تمويل هذه المشروعات الاستثمارية الطويلة و متوسطة المدى اللازمة للتنمية بالعملات الأجنبية و رأس المال الأجنبي بالرغم من أهميته فيجب أن يكون مكملا للموارد المحلية فقط و ليس بديلا عنها.[1]

3. التمويل الأجنبي : نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمارات في الدول النامية ، أي وجود فجوة ادخار كبيرة ، فإنها تلجأ للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية و يأخذ التدفق النقدي الأجنبي من الخارج الإشكال التالية :

- التدفقات و التحويلات من المؤسسات و المنظمات العالمية .
- المنح و المعونات من الدول الأجنبية .
- الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر من الأفراد و الهيئات الأجنبية.

و طالما أن التدفقات الأجنبية تؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي في الدول النامية ، بما يدفع أقساط الديون و الفوائد و الأرباح بالإضافة إلى عائد ملائم فان الأمر يعود بالفائدة على الأطراف المختلفة .

إن أهم المؤسسات و المنظمات العالمية في مجال التمويل الدولي ما يلي:

- البنك الدولي للإنشاء و التعمير 1944.
- مؤسسة التنمية الدولية.
- مؤسسة التمويل الدولي.

المطلب الرابع: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

في كثير من الأحيان يتم الخلط بين مفهومي النمو و التنمية الاقتصادية، و هذا يستدعينا لان نبين الفرق بين هذين المفهومين ، و تبيان الأبعاد المتداخلة بينهما ، و الظروف المتباينة التي تميز كل منهما عن الآخر .

بالرغم من أن مصطلحات النمو و التطور و التقدم و غيرها ، تعبر عن اتجاه إنساني حضاري ، فقد لا تدل بالضرورة على التقدم رغم دلالتها على التغيير .

[1]– د.كامل بكري،التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، 1996، بيروت لبنان، ص 101.

- إن النمو الاقتصادي ينطوي على تغييرات اقتصادية معينة يمكن تقديرها في صورة كمية، مثل الدخل و نصيب الفرد من رأس المال أو إنتاجية العمل، في حين أن التنمية الاقتصادية تتضمن تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية، ذات طبيعة نوعية.
- إن اصطلاح النمو الاقتصادي يستخدم حينما يحدث تغيير اقتصادي تلقائي، بينما يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية في حالة استحداث تغييرات مقصودة مستهدفة و مخطط لها، و عليه فان اصطلاح التنمية أصبح يشيع مع تضاؤل فلسفة تدخل التخطيط الاقتصادي
- رغم انه يترتب عن كل من النمو و التنمية الاقتصادية زيادات في الدخل الوطني الحقيقي و نصيب الفرد منه ، إلا أن استخدام مصطلح التنمية ينطوي على تغييرات هيكلية في الاقتصاد ، و هو أمر ليس من الضروري توافره في حالات النمو الاقتصادي .
- يرى الاقتصادي "بوافييه" أن :"النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة و تقاس بحجم التغييرات الكمية الحادثة و الواقعة ، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا ، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة " .[1]
- و يعرف الاقتصادي "تويست" الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية حيث يقول: " إن النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية لأنه وحده يمكن أن يرفع من مستوى المعيشة " ، و يرى "وايلنسكي" أن: " التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي " ، أي ازدياد إجمالي في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من النمو السكاني.

إن النمو الاقتصادي يعتبر أهم عنصر في التنمية الاقتصادية و هو أساسها ، إلا أن النمو ليس مرادفا تماما للتنمية ، إذ لا يكفي وحده لضمان تحقيقها – التنمية– بالنسبة للبلدان النامية ، حيث أن التنمية في هذه البلدان لا يعني النمو فقط بل يعني أشياء أخرى إضافية ، كاللحاق بالدول المتقدمة و المصنعة و ذلك باستبدال العمل البشري المرهق بالآلات و التكنولوجيا العالية ، القضاء على الجوع و القذارة و الأمراض و الفقر ، نشر العدالة الاقتصادية و المساواة الاجتماعية ، تنويع الإنتاج و عدم الاعتماد على منتوج واحد أو منتجات أولية قليلة، تطوير الصناعة، تنحية الأجانب من مراكز السلطة و الحكم في اقتصادياتها و تحقيق استقلال اقتصادي وطني .

[1]– محمد عبد المؤمن ، إستراتجية التنمية في الدول النامية، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000-2001،ص26 T

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.

عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، وهذا يعتمد على أمور أخرى من أهمها زيادة الاستثمارات، وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة. وأهم الإستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: التركيز على تكوين رأس المال المادي.

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل نمو الناتج القومي، أي أن المتغير الإستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم وأن البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف وتنطلق في التقدم الاقتصادي وذلك أسوة لم فعلته الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت يوما دولا زراعية، أي على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي. وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة، ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، بل كان الرأي منعقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية، بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية، ويوضح الأستاذ "روستو" في نظريته مراحل النمو الاقتصادي، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق ومرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير[1].

وقد أكد الأستاذ "آرثر لويس "A. Louis" أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي، بما في ذلك المعرفة والكفاءات وكان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2% كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره 2%

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية. مرجع سابق، ص 105، 106.

يجب أن يرفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4%، ولكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر ويستثمر ربع دخله القومي سنويا، ورأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة ولكن التصميم والإرادة.

المطلب الثاني: مبدأ الدفعة القوية.

يعارض العديد من الاقتصاديين على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصي هؤلاء الاقتصاديين بضرورة القيام بدفعة قوية أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف، ويجب أن لا ينخفض الاستثمار القومي عن حد معين وإلا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، وأن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي[1].

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة لتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها والتي سوف تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، كما أن الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية، ولكن هناك تجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل دالتي الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للادخار وبالتالي يتزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية، والاقتصادي "روز نشتين رودان" الذي قدم فكرة الدفعة القوية وتبرير ضرورتها وتحليل فعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث قدم فكرته بصدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق وجنوب أوربا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث ينطلق من فرض أساسي أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة، والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا يفي قطاعها الزراعي، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية، ويرى "روز نشتين رودان" أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة.

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية. مرجع سابق، ص 116، 117.

المطلب الثالث: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن.

الفرع الأول: نظرية النمو المتوازن.

صاغ الأستاذ "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روز نشتين رودان" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، حيث يركز "نيركسه" على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا التوازن بين القطاع الصناعي، ولم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة، وهذه الإستراتيجية تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وينطوي تحت مفهوم التوازن، التوفيق بين الزراعة والصناعة في خطط التنمية فلا تنتعش إحداهما على حساب الأخرى، كما يرتبط أسلوب النمو المتوازن بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وليس الصناعات الإنتاجية، ويرى "نيركسه" أنه ليس من الحكمة في ظروف البلدان المتخلفة أن تنتج هذه السلع الرأسمالية وعليها أن تكتفي باستيرادها مستفيدة بمزايا الإنتاج الكبير لهذه السلع بالدول المتقدمة، ويرى "نيركسه" أيضا أن لا غنى عن قيام الدول بالصناعات الأساسية مثل الكهرباء والطرق والموانئ والخدمات اللازمة لقيام الصناعة ولتوفير المناخ الاقتصادي لملائم لها. وأهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الإستراتيجية ما يلي:

1 - تفترض هذه النظرية ضمنيا أن الاقتصاد يبدأ من الصناعة وثم تتوقع فشل الصناعة الوحيدة، والواقع أن أي اقتصاد متخلف قد يحتوي على العديد من الاستثمارات القائمة وليس من المستبعد أن تتكامل أي صناعة جديدة مع ما سبقها من الاستثمارات في مجال الصناعة، كما أن إنشاء مجموعة صناعات جديدة ليس من الضروري أن يخلق وضعا متوازنا.

2 - هذه الإستراتيجية تفترض مرونة عرض عوامل الإنتاج وذلك على الأقل بالنسبة لكل صناعة جديدة يراد إنشاؤها، وكأنها تعالج مشاكل الركود والجمود والفقر بحلول خيالية تبتعد كثيرا عن الواقع، ويرى البعض أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سياسة النمو المتوازن ضخمة جدا بحيث أن البلد التي تتمكن من تجهيز هذه الموارد لا يمكن في الواقع أن تعتبر متخلفة.

3 - إن قيام التنمية على أساس الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد لا يؤدي إلى الوصول بالمشروعات إلى الحجم الأمثل من حيث الكفاءة الإنتاجية.

4 - إن مسألة اتساع السوق الداخلي لسلع الاستهلاك لا يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتوزيع الموارد الاستثمارية بين صناعات السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فمقتضيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل تتطلب النظر إلى العديد من الاعتبارات الأخرى بخلاف اعتبار اتساع السوق.

الفرع الثاني: نظرية النمو غير المتوازن.

يقصد بأسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة لتوجيه الدفعة القوية إليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي القومي بأكمله أي إحداث اختلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لإستراتيجية معلومة وهادفة، فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل، كما تفتقر غلى القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن (إن أمكن لها تدبير الموارد وهو افتراض نظري بحت) ومن ثم فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية، والاقتصادي "هيرشمان" صاحب الدعوة إلى فكرة النمو غير المتوازن، حيث يركز على موضوع تقرير أولويات الاستثمار والمعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الاستثمار في لمجالات الأخرى التي تتعامل معه ويتناول هذا الموضوع من ناحيتين[1]:

الأولى: المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض متعمد أو عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، حيث أن إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي يحث المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، أم القيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي سوف يسفر عن ضغط اجتماعي شديد على السلطات الرسمية لزيادة المقدرة الإنتاجية لأس المال الاجتماعي لتيسير مهمة أصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو الاقتصادي بأقل قدر من العراقيل وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي ويجمع الاقتصاد القومي مع الوقت بين نوعي الاستثمار المتكاملان.

[1] – رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية مرجع سابق، ص 264، 265، 266، 267.

الثانية: المفاضلة بين الاستثمار في مشروعات الإنتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من مقدرة على حق الاستثمار من غيره من الأنشطة المكملة له، ويعتبر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فعالية في خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد.

وكل مشروع له درجة معينة من الترابط مع المشروعات التي تسبقه والمشروعات التي تليه في العملية الإنتاجية، ويطلق على جملة الآثار المترتبة على قيام مشروع ما والتي تتسبب في تنشيط وحث الاستثمار في المشروعات لتي تسبقه وتزود هذا المشروع بمدخلاته من السلع والخدمات، أم عن جملة الآثار المترتبة على قيام المشروع نفسه والتي تتسبب في حث الاستثمار في المشروعات التي تليه، وتبين الدراسات التي أجريت في هذا الشأن أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى لسلسلة الإنتاج هي التي تتميز بأقصى فاعلية وقدرة على خلق الاختلالات التوازن داخل الاقتصاد، ويؤيد "هيرشمان" البلدان المتخلفة التي تختار صناعة الحديد والصلب هدفا لتوجيه الدفعة القوية لما تتمتع به هذه الصناعة من أعلى معدل كل لآثار الدفع للخلف و للأمام

وطبعا إستراتيجية النمو غير المتوازن لا تخلو هي الأخرى من بعض أوجه النقد:

- فالمقصود بإحداث الاختلال المتعمد في نمط الاستثمارات بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من الاستثمارات المستحدثة هو أن يكون الخل المتعمد هذا من مهام الحكومة، على أن يترك للمبادرة الفردية اتخاذ قرارات الاستثمار، وهذا ما يعتقده البعض وجه من أوجه القصور في نظرية النمو غير المتوازن كإستراتيجية للتنمية، فما لا شك فيه أنه لا تنمية تعتمد أساس على المبادرة الفردية في بلدان تفتقر إلى كل مقومات الإدارة التنظيمية السليمة والتسهيلات الخدمية المتنوعة، وأنه بالتخطيط الشامل وحده يمكن تنفيذ ما هو قابل للتنفيذ من إستراتيجيات التنمية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن التنمية الاقتصادية تشغل كل دول العالم سواء كانت نامية أو متقدمة، كما تتطلب التنمية الاقتصادية مجهودات متعددة وممركزة على جميع المستويات، فهي لا تتحقق إلا بإتباع الإستراتيجيات الملائمة وتوفير الأموال اللازمة، وهذا ما جعل الدول النامية عاجزة على تحقيق درجة معينة من التنمية الاقتصادية إذ أنها تعاني من نقص مواردها المحلية لتمويل التنمية لذا نجدها مضطرة إلى تمويلها من مختلف المصادر الخارجية والأجنبية من أجل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثاني

الأسس النظرية ومفاهيم أساسية للاستثمار

تمهيد:

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي. من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وتطوره حركيا. ولاسيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس نتساءل عن ماهية الاستثمار؟ ماذا يقصد بالاستثمار وأنواعه المختلفة ؟ ما هي المجالات التي يتم فيها الاستثمار والأدوات المستعملة والمتاحة له ؟ وأخيراً ماهية طبيعة الاستثمارات وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ؟ وللإجابة على هذه الأسئلة نستعرض المباحث التالية:

المبحــث الأول: ماهية الاستثمار.

المبحــث الثاني : أشكال و أنواع الاستثمار.

المبحــث اثالث : أهمية ألاستثمار مجالاته, أدوات و أهدافه.

المبحــث الأول: ماهية الاستثمار.

يعتبر عنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، يستمد مفهومه كأصل من أصول علم الاقتصاد، لماله من علاقة وصلة وطيدة، بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية، كمفهوم الدخل، والادخار، والاستهلاك والاقتراض. إذ لا يمكن فهم الاستثمار بصفة جيدة، ما لم تحلل العلاقة التي تربطه بالمفاهيم الاقتصادية الآنفة الذكر وفي هذا المضمار ينبغي التطرق إلى :

- ☒ تعريف الاستثمار – المفهوم المحاسبي والاقتصادي، والمالي للاستثمار.
- ☒ التفرقة بين الاستثمار، والمضاربة، والمقامرة.
- ☒ وأخيرا محفزات الاستثمار.

المطلب الاول: طبيعة الاستثمارات (Natures d'investissement) :

ترتب الاستثمارات وتصنف حسب الأهداف، وزمن دخول وخروج التدفقات المالية، وحسب علاقتها المتبادلة في البرنامج الاستثماري.

1- تصنيف الاستثمارات حسب أهدافها :

إن اتخــاذ أي قرار استثمــاري مرتبط بمدى تحقيق جملــة من الأهــداف المنشــودة، التــي على أساسهــا يتم تحديــد مستقبــل ومصير المؤسســة ونذكرها كمــا يلي[1] :

– المحافظة والإبقاء على قدرات المؤسسة، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية.

- ☒ زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة،بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية.
- ☒ تطوير وتحسين الإنتاجية (productivité) عن طريق تحديث وعصرنة وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة و النوعية للمنتوجات.
- ☒ تحسين البيئة الاجتماعية، عن طريق تسهيل شروط العمل، وتوفير وسائل الراحة، والمحافظة على النظافة، و مكافحة تلوث البيئة.

وفي صــدد الحديث عن الاستثمارات من حيث أهدافها يمكن تصنيفها إلــى ما يلي:

أ- الاستثمارات المباشرة المنتجة:

تنطوي تحت هذا الصنف من الاستثمارات طائفة من الأنواع أهمها:

---

[1]– Jacques margerin, gérard Ausset : choix des investissement, les édition d'organisation, paris, juin 1987, p :41.

- **استثمارات الاستبدال (les investissement de remplacement):**

يقوم هذا الاستثمار على أساس استبدال تجهيزات ووسائل قديمة غير صالحة للاستعمال بتجهيزات جديدة. و الهدف هذا هو المحافظة والإبقاء على رأس المال التقي على حاله.

- **استثمارات التطوير والانتاجية (les investissement de modernisation et de productivité) :**

الهدف[1] من هذه الاستثمارات، هو تخفيض تكاليف اليد العاملة، وبصفة عامة، تهدف إلى تدنئة تكاليف التصنيع ومضاعفة وتحسين نوعية وجودة الإنتاج.

- **استثمارات التجديد :**

الهدف من هذا الاستثمار، هو خلق منتوجات جديدة، وذلك بالاعتماد على آلات جديدة ذات نوعية رفيعة.

- **استثمارات التوسع (les investissements d'expansion) :**

هدف هذا الاستثمار، هو زيارة القدرة الإنتاجية للمؤسسة. وهو يتمثل في التوسع الكمي للمنتوجات، من أجل زيادة الزيادة المستقبلية للطلب في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى إضافة آلات جديدة مع آلات قديمة. كما يتمثل هذا النوع من الاستثمار في التوسع النوعي، وذلك بالاعتماد على وسائل إنتاج حديثة، بغرض تحسين نوعية وجودة المنتوج.

ب- الاستثمارات الإجبارية (les investissements obligatoires):

وهي تلك الاستثمارات [3] .التي يحددها القانون والمناشير التنظيمية والتي تطالب بها نقابات العمال، المتعلقة بالنظافة ومكافحة التلوث والوقاية من الحرائق، وتوفير وسائل الراحة من نقل ومطاعم وعيادات طبية.

جـ- الاستثمارات الاستراتيجية (les investissements stratégiques) :

هذا النوع من الاستثمارات تكون نتائجه غير قابلة للقياس، وذلك بخلق شروط أكثر ملائمة لضمان مستقبل المؤسسة، بهدف المحافظة على سمعة المؤسسة والشهرة التجارية والأسواق التي اكتسابها سابقا. وتهدف أيضا إلى غزو أسواق جديدة عن طريق تحسين النوعية وتوسيع وحدات المؤسسة وزيادة الاختراعات.

---

[1] –xvier goly : pratique de la décision d'investir , les éditions d'organisation, paris, 1988,p 22

[3] علي صحراوي : مظاهر الجباية في الدول النامية و آثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1992/1991، ص 123.

2- تصنيف الاستثمارات حسب زمن التدفقات المالية :

تصنف هذه الاستثمارات، انطلاقا من زمن دخول وخروج التدفقات المالية لخزينة المشروع وهي كما يلي :

- الاستثمار الذي يترتب عليه، إنفاق تكاليف الاستثمار دفعة واحدة، ويترتب عن ذلك الحصول على إيرادات الاستثمار دفعة واحدة ، مثل النشاط الزراعي.

- الاستثمار الذي تستعمل نفقاته لفترات متعددة من أجل الحصول على إيراد واحد في فترة زمنية واحدة ، مثال ذلك حالة الاستثمار في البناء.

- الاستثمار الذي يقتضي استعمال نفقاته مرة واحدة، و يكون متبوعا بإيرادات على شكل دفعات مستمرة ، مثل استثمار رأسمال الثابت.

- الاستثمار يستعمل في هذه الحالة نفقاته لفترات متعددة خلال عمر المشروع، للحصول على إيرادات مستمرة و متوالية، أيضا أثناء مدة حياة المشروع، مثل استثمارات المشاريع الصناعية.

3- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة علاقتها المتبادلة في البرنامج الاستثماري:

تصنف هذه الاستثمارات [1] وفقا لدرجة التبعية المتبادلة للمشاريع، أو العلاقة الموجودة بين البرامج الاستثمارية، وفي هذا الصدد يفرق بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات كما يلي:

- **المشاريع المستقلة :** وهي المشاريع التي تكون التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني، أي عند إنجاز أحد المشاريع، هذا لا يقتضي بالضرورة إنجاز المشاريع الأخرى.

- **المشاريع المكملة:** يتجسد هذا النوع من الاستثمارات إذا نتج عن اختيار أحد المشروعين، يؤدي إلى زيادة في إيرادات المشروع الثاني، أو انخفاض في نفقاته.

- **المشاريع المترافقة:** نفترض لدينا مشروعين استثماريين ونقول أنهما مترافقان إذا أدى قبول أحدهما، هذا يؤدي إلى ضرورة قبول الثاني وإذا أدى رفض أحدهما يؤدي إلى ضرورة رفض الثاني.

---

[1] فركوس محمد: الموازنات التقديرية (أداة فعالة للتسيير) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995 ص 168.

المطلب الثاني : تعريف ومفاهيم مختلفة للاستثمار

1- تعريف الاستثمار :

لقد تعــددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير مــن الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابــه.

فيقــوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل " [1]. وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

2- المفاهيم المختلفة للاستثمار :

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي :

أ- المفهوم المحاسبي للاستثمار :

" تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة " [2]. إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة. وهذا حسب المخطط الوطني الجزائري للمحاسبة (P CN).

وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية [1]، تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي :

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، تجهيزات، لوازم، عتاد،... إلخ).

---

[1] محمد مطر : إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص : 7.

[2] محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص : 96.

[1] قادري الأزهر : مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة). ديوان

- الاستثمارات المعنوية (محــلات تجارية،براءات،العلامــات التجاريــة، المصاريف الإعدادية....)
- الاستثمارات المالية (سندات، قروض، كفالات، ...إلخ).

ب- المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

التعريف الاقتصادي للاستثمار يتحدد حسب مفهوم المسير، فهذا الأخير " يعتبر الإستثمار هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة. حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار ".

ونستنتج من هذا التعريف، أن الاستثمار يتمحور حول : - مدة حياة الاستثمار - المردودية وفعالية العملية الاستثمارية - الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار .

وعلى هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة. ويكون مستعدا لتحمل درجة معينة من المخاطرة. وبناءا عليه يكون من حقه أن يتوقع الحصول على عائد مكافأة لمخاطرته في فترة زمنية معينة.

جـ- المفهوم المالي للاستثمار :

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخل جديدة على المدى الطويل. والمموّل يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) "[1]. وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

المطلب الثالث: الاستثمار و مفاهيم أخرى

1-الاستثمار و المضاربة (l'investissement et spéculation) :

حتى تكون للمستثمر فرصة في تحقيق الأرباح، فهناك احتمال للخسارة التي يمكن أن يقع فيها. وبالتالي ينبغي عليه الموازنة بين العائد من الاستثمار، والمخاطرة التي تواجهه. وعندما يكون المستثمر مستعدا لتحمل درجة عالية نوعا ما من المخاطرة وعدم التأكد من النتائج، ولكنها مدروسة بطريقة أو بأخرى أملا في الحصول على عوائد وأرباح، فإنه يطلق على هذه العملية بالمضاربة[2].

---

[2] خالد وهيب الراوي: الاستثمار (مفاهيم - تحليل- استراتيجية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 1999 ص .33.

وفي غالب الأحيان فإن عمليات المضاربة تكون في أسواق الأوراق المالية، التي تشهد فيها حركة تداول سريعة، أو عندما تزداد تقلبات أسعار الأوراق المالية لأسعار الأسهم والسندات.

ويمكن التمييز بين الاستثمار والمضاربة من حيث التركيز على ثلاثة معايير أساسية، وهي العوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة والمدة أو الأفق الزمني للعائد.

– منة حيث المدة الزمنية نلاحظ أن المضاربة يغلب عليها طابع الأجل القصير لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الرأسمالية، أي أن المضارب يركز في قراراته على موعد الاستحقاق.

في حين المستثمر يركز على الأجل الطويل، و يهتم بتحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، ولأطول فترة ممكنة.

– من حيث العوائد التي يمكن تحقيقها من عمليات المضاربة تفوق وتكبر العوائد والأرباح التي يمكن تحقيقها من عمليات الاستثمار. بحيث يتميز المضاربون بنشاط غير عادي بالسوق واقتنائهم للمعلومات من جميع المصادر، وإلا توقف نشاطهم وتحولوا إلى مستثمرين عاديين. وبالتالي" يسعى المضارب لتحقيق أرباح رأسمالية سريعة، بينما يهدف المستثمر إلى تحقيق أرباح مستمرة وللأجل الطويل" [1].

– أما من حيث درجة المخاطرة، فالاستثمار الفعلي يتطلب استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من المخاطرة وعدم التأكد من النتائج، أما المضاربة يكون فيها الشخص مستعدا لتحمل درجة عالية أكبر من درجة مخاطرة المستثمر الفعلي، بهدف الحصول على أرباح كبيرة وفي اقصر فترة ممكنة.

2–<u>الاستثمار والمقامرة</u> :

يستعمل مفهوم "المقامرة" كمعيار للتمييز بين المضاربة والاستثمار.

فتعرف "المقامرة بأنها مراهنة على دخل غير مؤكد"[2]. أي أنه عندما تتوفر لدى المستثمر رغبة كبيرة جدا في تحمل درجة عالية جدا من عدم التأكد من النتائج سعيا وراء الربح ، فإنه يتحول حينئذ إلى مقامر .

ورغم عدم مشروعية هذه المراهنة والمجازفة، فإنه يمكن للبعض اعتبارها ضربا من ضروب الاستثمار، بحجة أن المراهن أو المقامر فيها يضحي أملا في الحصول على عائد محتمل يعوضه عن تلك التضحية .

---

[1] زياد رمضان: مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر. الأردن الطبعة الأولى. 1998 ص 15.

[2] – محمد مطر : إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص 19.

واعتمادا على أن معيار التفرقة بين الاستثمار والمضاربة، هو المقامرة فإنه يمكن اعتبار أن المضاربة تحتل مركزا وسطا بين المقامرة والاستثمار.

المطلب الرابع: محفزات الاستثمار .

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار. بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات نذكر منها [3] :

1- توفر درجة عالية من " الوعي الاستثماري " لدى الأفراد والمؤسسات.

لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل ، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.

2- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار،وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية.

وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين و المستثمرين.

3- من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفؤ وفعال، يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال. وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار، والتكلفة والمخاطرة. وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث. وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار.

---

[3] محمد مطر : إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص8 .

المبحــث الثاني : أشكال و أنواع الاستثمار.

بعد تعريفنا لمفهوم الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية والمالية، وبالتفرقة بينه وبين المقامرة والمضاربة، يمكن تحديد مختلف أنواع الاستثمار المختلفة وهي كما يلي :

- ☒ الاستثمار الحقيقي أو المادي.
- ☒ الاستثمار المالي .
- ☒ استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي .
- ☒ الاستثمار التجاري ، والاستثمار في البحث والتطوير.

المطلب الاول: الاستثمار الحقيقي أو المادي

إن الاستثمار الحقيقي " يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع، أي زيادة طاقته الإنتاجية، كشراء آلات ومعدات ومصانع جديدة "[1]. ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، كالعقار والسلع. في حين لهذه الاستثمارات علاقة بالطبيعة والبيئة، ولها كيان مادي ملموس، ويترتب عنها منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المجتمع.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الاستثمار المستقرأ، والاستثمار المستقل أو المباشر[2].

فالاستثمار المستقرأ ينجم عن زيادة الطلب على منتوج معين، مما يدفع بالمؤسسة إلى الزيادة في الإنتاج، وتشمل هذه الحالة تحديث مشاريع المؤسسة، تهدف إلى زيادة قدرتها التنافسية عن طريق تدنئة تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية.

– أما الاستثمار المباشر أو المستقل، يحدث نتيجة لقرار إداري، له علاقة بالسياسة العامة للمؤسسة الإنتاجية، فالتغيير في نوع المنتوج ، أو طرح منتوج جديد، أو خلق شركة جديدة .

وتنقسم أنواع الاستثمار الحقيقي أو المادي إلى ما يلي :

1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت :

وهو يمثل كل إضافة إلى الأصول ، المؤدية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها وصيانتها وتجديدها. وهذه الأصول هي دائمة الاستعمال، أو ما تسمى " الأصول المعمرة" تحددها الاعتبارات الفنية، وتكون صالحة الاستعمال خلال فترة زمنية معينة، يهدف خلق سبيل متدفق من السلع والخدمات.

---

[1] – د.عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية ص 170.

[2] عقيل جاسم عبد الله. مدخل في تقييم المشروعات (الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء)، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 13.

وفي نهاية هذه الفترة، فإن هذه الأصول تهتلك، بمعنى تفقد صلاحيتها للاستعمال، وتقوم المؤسسات على تخصيص جزء من الأرباح المحصلة، لتعويض ما اهتلك خلال العمليات الإنتاجية عند انتهاء العمر الإنتاجي للأصول، وذلك بشراء أصول جديدة لتعويض الأصول القديمة المستهلكة.

2- <u>الاستثمار في المخزون</u> :

إن التوسع في المخزون السلعي، يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل. بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف. فالتغير في المخزون السلعي، إنما ينعكس أساسا في التغير في الاستثمار من سنة إلى أخرى.

وأن المخزون السلعي يتكون من سلع تامة الصنع، وسلع نصف مصنعة، ومواد أولوية تعد ضرورية لمختلف العمليات الإنتاجية لدى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع، لأن هذه السلع المنتجة ليست كلها استهلاكية، بل تشمل أيضا سلع وسيطة، وسلع استثمارية، وعليه فإن التغيير في المخزون، أي الإضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار .

<u>المطلب الثاني: الاستثمار المالي</u>

يتجسد هذا النوع من الاستثمار، من خلال استخدام الفائض من أرباح آية منشأة في شراء الأسهم و السندات. الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة، وقد ينعكس في تحسين إنتاجيته.

فالاستثمارات المالية، هي عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات. ويمكن التعبير عن هذه الحقوق بوثائق أو مستندات، تسمى بالأصول المالية، وهذه الأخيرة تبرهن لصاحبها الحق في مطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها. وبالتالي فإن الأصل المالي يرتب لحاملة الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة مصدرة الورقة المالية. في حين يترتب على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، ومثال ذلك عند إصدار شركة صناعية أسهما إضافية لتمويل عملية توسع في الشركة.فهذه العملية تحمل في طياتها استثمارا حقيقيا أو اقتصاديا، لأن الأموال والمبالغ التي ستحصل عليها الشركات، عند إصدار السندات أو الأسهم، ستستخدمها في شراء أصول حقيقية جديدة كالآلات والمعدات. وهذه الأصول يترتب عنها خلق منافع جديدة، متمثلة في شكل سلع أو خدمات.

وما يمكن ملاحظته في هذا المضمار، أن المدلول الاقتصادي للأسهم المصدرة ، سينتهي في السوق الأولية [1].أي بعد الانتهاء من عملية الإصدار. أما العمليات التي تطرأ على تداول الأسهم المصدرة في السوق الثانوي فيما بعد، فسيدخل تحت باب الاستثمار المالي.

المطلب الثالث: استثمار المواد البشرية ، والاستثمار الاجتماعي

– إن الرأسمــال البشري، يظهر كنفقات عند استعماله، كعامل من عوامــل الإنتاج، والتي تمثل مجموع الكفاءات، الإنتاجية الفردية المتعلقــة بصحة الفــرد، والكفاءة الفيزيولوجية، وخبرته في العمل، وتكوينه و تدريبه المهني في الميدان.

وعليه فإن توظيف فرد معين ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين، يعتبر ضربا من الاستثمار. نظرا لما يؤديه من خدمات ومهام اتجاه مؤسسته، وهذا ما يؤدي إلى الإضافة في أرباحها وإنتاجيتها.

وهــذه المداخيل التي تترتب عن توظيف هذا الشخص في هذه المؤسســة، تكبر بكثير تكاليفه عليها. في حين تكاليف التكوين والرسكلة الخاصة بالعمال، بهدف رفع كفاءاتهم الإنتاجية يعتبر نوع من الاستثمار في المجال البشري.

– أما الاستثمار الاجتماعي : يقصد به إذا كان آثار الاستثمار لا يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية بتاتا مثل بناء التجهيزات العسكرية والأمنية، أو تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية، ولكن بطريقة غير مباشرة، كمؤسسات التكوين والتعليم، فإن هذا الاستثمار يسمى "استثمار غير إنتاجي" [1].

وهذا الاستثمار الذي يؤثر بصفة غير مباشرة على قدرة المجتمع، على خلق الإنتاج، مثل تكوين وتدريب العمال، وتحسين مستواهم المعيشي، نظرا لما يترتب عن ذلك من رفع إنتاجيتهم .

ولذلك يغلب على الاستثمار الاجتماعي، الطابع الكيفي والنوعي، على الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية والترفيهية والثقافية والسياحية ....إلخ. فتقاس المردودية [2] في هذا النوع من الاستثمار، بمدى التحسن والتطور الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة.

---

[1] –لمزيد من الاطلاع حول الأسواق المالية الأولية و الثانوية راجع المصدر :
–مروان عطون : الأسواق النقدية و المالية البورصة في عالم النقد و المال ، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993 ، ص 15–26 .

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول– الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، ص 64.

[2] – عقيل جاسم عبد الله. مدخل في تقييم المشروعات (الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء)، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 15.

ويندرج في إطار الاستثمار الاستراتيجي أو الاجتماعي، جملة من المشاريع الحكومية، كمشاريع مراكز الأمن، والصحة العمومية، وشق الطرقات، أي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

المطلب الرابع :الاستثمار التجاري، والاستثمار في البحث والتطوير.

1- الاستثمار التجاري:

إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية والاستثمار في المنشآت التجارية [3]، بهدف الأعمال التجارية وتصريف السلع، تعتبر استثمارات قائمة بذاتها. فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الأخرى.

2- الاستثمار في البحث و التطوير :

يكتسي هذا النوع من الاستثمار، أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة ،لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا. وهذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين جودة المنتوج، وتدنئة تكاليفه.

لأن المؤسسة تكون دائما في وضع منافسة أمام عدة منشآت أخرى، وبالتالي عندما تستثمر في مجال البحوث العلمية، وتطوير المنتجات يعطي للمؤسسة وضعا جد حسن في السوق المحلي والأسواق العالمية.

(3) -Pierre André dufugeur, Amme gazeengel : introduction à la finance d'entreprise, dunod dentreprise bordas, paris, 1980.p 106

المبحــث اثالث : أهمية ألاستثمار مجالاته, أدوات و أهدافه.

عند التمييز بين الاستثمار ذو الطابع المحلي، والاستثمار ذو الطابع الخارجي. عندئذ نكون أمام مجالات الاستثمار من حيث التصنيف الجغرافي أما لو اتجه مستثمر ما في توظيف أمواله نحو سوق السلع، أو سوق العقارات، أو سوق الأوراق المالية كالأسهم والسندات، أو نحو قطاع الزراعة والصناعة، فهنا التفكير يتجه نحو أداة الاستثمار.

المطلب الاول : أهمية الاستثمارات

1- أبعاده الاستراتيجية و المالية :

يعتبر قرار الاستثمار ذو أهمية بالغة حيث أنه متعلق باستراتيجية المؤسسة على المدى الطويل، أي متعلق بمستقبل المؤسسة، إذ ينبغي خلق واستغلال إمكانيات جديدة، من أجل توسيع حجم المؤسسة، في حين أن قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة و المتوفرة لدى المؤسسة.

أما تحديد الأبعاد الاستراتيجية للاستثمارات مرتبطة بتحديد الأهداف المستقبلية، بالاعتماد على المعطيات والإحصائيات، ومعرفة المخاطر التي ستواجه استثمار المؤسسة، ولذا ينبغي تحليل وتفسير نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ثم يأتي التنبؤ فيما بعد بالمردودية المالية للمشروع.

وتكتسي هذه الاستثمارات أهمية قصوى [1] وذات خطورة على مستقبل المؤسسة، كاستثمارات تحسين القدرة الإنتاجية و الاحتكارية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تغيير بنية المؤسسة، وبالتالي تحويلها من الواقع الحاضر الذي تعمل فيه إلى المستقبل المجهول.

وعليه ينبغي على المؤسسة التنبؤ بالصعوبات، التي قد تتعرض لها من ناحية تسويق المنتجات، أي مواجهة طلبات المستهلكين.

---

[1] علي صحراوي : مظاهر الجباية في الدول النامية و آثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1992/1991، ص 124.

2- قرارات الاستثمار تمتص الموارد المالية :

إن الموارد المالية للمؤسسة محدودة. والاستثمار على المدى الطويل يستلزم أصول دائمة. ولاقتناء هذه الأصول ينبغي أن نلجأ إلى عدة موارد منها مثلا : التمويل الذاتي للمؤسسة تقليص مناصب العمل، حيث أن كل منصب عمل ناقص يمثل مورد لهذه المؤسسة، أو تتجه إلى التمويل الخارجي للحصول على الموارد والأصول الدائمة.

وعليه يمكن استخراج علاقة خاصة بالمشروع الاستثماري كما يلي:

مشروع استثماري = الطلب على الأصول الدائمة.

وعليه يجب على كل مشروع استثماري أن يدرس بدقة القرارات المتخذة، لأنها هي التي تحدد مستقبل ومصير المؤسسة. وبالتالي فإن أي خطأ في التقدير يؤدي إلى إفلاس المشروع. ولا يمكن التراجع عنه عند تحديد النفقات الأولية للاستثمار، ومن ثم ينبغي إتمام هذا المشروع، مهما كانت النتائج الناجمة في مرحلة الاستغلال

المطلب الثاني: مجالات الاستثمار

يراد بمجالات الاستثمار، هو ذلك المحيط أو الرقعة الاقتصادية التي يريد مستثمر ما، أن يستثمر أمواله فيها بهدف تحقيق عوائد مالية.وتقسم مجالات الاستثمار بناء على المعيار الجغرافي، إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية.

1- الاستثمارات المحلية :

"الاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية ...إلخ "[1].

على أساس هذا التعريف يتبين لنا أن الاستثمارات المحلية تتضمن جميع الفرص المتاحة لكل أنواع الاستثمارات المذكورة سابقا في السوق المحلي أي داخل حدود الدولة الواحدة. بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة، و هل المشروع الذي يستثمر فيه الأموال يتبع القطاع الخاص أو يتبع القطاع الحكومي.

2- الاستثمارات الخارجية :

"الاستثمارات الخارجية، هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر" [1].

---

[1] – زياد رمضان: مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر. الأردن الطبعة الأولى. 1998 ، ص 36.

فإذا قام مثلا شخص يقطن في الجزائر بشراء عقار معين بفرنسا بهدف المتاجرة. أو قامت الدولة الجزائرية بشراء حصة في شركة "RENOULT "، فإن الاستثمار في الحالتين يعتبر استثمارا خارجيا مباشرا.

أما لو قام ذلك الشخص بشراء حصة من محفظة مالية لشركة استثمار جزائرية، تستثمر أموالها في بورصة باريس مثلا، فإن الاستثمار يكون في هذه الحالة استثمارا خارجيا غير مباشر، بالنسبة للشخص المستثمر، ومباشر بالنسبة لشركة الاستثمار.

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

يقصد بأداة الاستثمار، ذلك الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر، مقابل المبلغ الذي يستثمره، وهناك عدة أدوات للاستثمار متاحة في المجالات الاستثمارية، وهي كما يلي :

1- الأوراق المالية :

تعتبر الأوراق المالية [2] من أهم و أبرز أدوات الاستثمار، لما تتميز به من امتيازات هامة للمستثمر، لا تتوفر في أدوات أخرى للاستثمار. وللأوراق المالية عدة أصناف تختلف عن بعضها حسب معايير ومقاييس مختلفة .

- حسب معيار الحقوق التي تعود لحاملها، منها ما هو أدوات ملكية، مثل الأسهم (les actions) بأنواعها المختلفة، كالأسهم العادية والممتازة، ومنها ما هو أدوات دين مثل السندات (les obligations)، و الأوراق التجارية و غيرها [1].
- أما من حيث معيار الدخل المتوقع من كل ورقة مالية، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل، كالأسهم التي يتغير دخلها من سنة إلى أخرى.
- في حين هناك أوراق مالية أخرى كالسندات التي تكون مداخيلها ثابتة ومحددة بنسبة ثابتة من قيمتها الاسمية.
- كما تختلف أيضا الأوراق المالية من حيث درجة الأمان التي توفرها بالنسبة لحاملها، إذ نلاحظ أن السهم الممتاز يوفر درجة أمان أعلى من السهم العادي، والسند المضمون بعقار مثلا يوفر درجة أمان أكثر نظرا لما يوفره لحاملة، من حيازة الأصل الحقيقي المرهون لصاحب السند، في حالة توقف المدين عن دفع الدين.

---

[1] – زياد رمضان: مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر. الأردن الطبعة الأولى. 1998 ، ص 36.

[2] شمعون شمعون: البورصة (بورصة الجزائر).أطلس للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993، ص:21-33 .

[1] مروان عطون : الأسواق النقدية و المالية البورصة في عالم النقد و المال ، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993 ، ص 59-103.

2- العقارات كأداة للاستثمار :

يتم الاستثمار في العقارات إما بشكل مباشر، كشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي). وإما بشكل غير مباشر عندما يشتري المستثمر سند عقاري، صادر عن بنك استثماري في مجال العقارات، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى "صناديق الاستثمار" العقارية. وتقوم هذه المؤسسات بشراء سندات تحصل بواسطتها على أموال تستعملها فيما بعد لشراء أراضي أو إنجاز مباني.

3- المشروعات الاقتصادية كأداة للاستثمار :

إن المشروعات الاقتصادية، يمكن اعتبارها من أكثر وأشهر أدوات الاستثمار الحقيقي، منها ما هو صناعي وزراعي و تجاري، ومن ثم فإنها تعتمد على أموال حقيقية، كالآلات والمعدات والمباني، ووسائل النقل والعمال والموظفين. وبالتالي فإن مزج كل هذه العوامل (عوامل الإنتاج) يؤدي إلى خلق "قيمة مضافة". وتنعكس في شكل زيادة في الناتج الداخلي الخام (PIB) للوطن، لهذه الأسباب فإن الاستثمار في المشروعات الاقتصادية له علاقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية للمجتمع.

4- العملات الأجنبية كأدوات للاستثمار :

تعتبر العملات الأجنبية [1] من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، خاصة في العصر الحاضر. إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة. فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك، وطوكيو، وباريس، وفرانكفورت، ولندن و غيرها.

ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، كعوامل ميزان المدفوعات، والقروض الدولية، وأسعار الفائدة، وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي، والأحداث السياسية، وعامل العرض والطلب...إلخ.

5- المعادن النفيسة كأدوات للاستثمار :

لقد أصبحت المعادن النفيسة، كالذهب و الفضة والبلاتين، أداة من أدوات الاستثمار الحقيقي. تنظم لها أسواق خاصة يتم التعامل فيها ، عن طريق الشراء والبيع المباشر، وإيداع الذهب

---

[1] -وليد أحمد الصافي: سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية (حالة سوق عمان المالي)، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر. 1997، ص 12-14.

لدى البنوك، من أجل الحصول على أرباح، أو تتم على شكل مبادلة أو مقايضة، مثلما يحدث في سوق المعاملات الأجنبية.

كما أن أسعار المعادن النفيسة شهدت في الآونة الأخيرة تدهورا حادا بعدما وصلت إلى ذروتها في بداية الثمانينات. ثم انخفض سعرها بعدما ارتفع سعر الدولار. لذا أصبح المستثمرون يفضلون استثمار أموالهم في شراء الدولار.

6- صناديق الاستثمار كأدوات للاستثمار :

صندوق الاستثمار هو عبارة عن أداة مالية، تكونه مؤسسة مالية متخصصة، كالبنوك أو شركة استثمار لها دراية وخبرة في مجال تسيير الاستثمارات، وذلك بهدف تجميع مدخرات الأفراد من أجل استخدامها في المجالات المختلفة للاستثمار، تحقق للمشاركين في هذا الصندوق إيرادا، وفي حدود معقولة من المخاطرة.

وفي هذا المضمار يمكن اعتبار صندوق الاستثمار، كأداة استثمار مركبة، بحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها. حيث أن القائمين على تسيير شؤون الصندوق يمارسون المتجارة بالأوراق المالية، بيعا وشراء، أو المتاجرة بالعقارات والسلع إلى غير ذلك من أدوات الاستثمار المختلفة.

وأهم المزايا التي يقدمها صندوق الاستثمار للمدخرين، هي أنه يمنح فرصة مهمة لمن يحوزون على مدخرات، ولا تتوفر لديهم خبرة ودراية بمجال الاستثمارات. على استثمار أموالهم في مجالات مختلفة، مقابل الحصول على عمولة معينة من طرف الخبراء والمحترفين الذين يتولون إدارة هذه الصناديق.

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار

للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي[1] :

1 -الأهداف الاقتصادية : وتتمثل فيما يلي :

- زيادة الانتاج السلعي و االخدمي الممكن تسويقه بفاعلية ، و بالتليي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الانتاج فضلا عن زيادة الدخل اللوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الانتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة و رأس المال و الأرض و الإرادة ، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها و أشكالها .

[1] د.آدم مهدي احمد، الدليل لدراسات الجدوى لاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، القاهرة 1999، ص7

- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر و لزيادة نموه و تطوره .
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفؤ و الأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية و التكنولوجية المتقدمة.
- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.
- زيادة قدرة جهاز الانتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع و الخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات و العمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير و لتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية و السلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الإختلالات الحقيقية القائمة فيه، و يعيد توزيع المساهمات و مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ما تحتاجه الصناعات و أوجه النشاط الإقتصادي الحالية من مستلزمات الانتاج و المعدات و الآلات الخاصة بها.

2 -الأهداف التكنولوجية : و تتمثل فيما يلي :

- تطوير التكنولوجيا و أساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة و الأفراد.
- تطوير و استعاب التكنولوجيا و أساليب الإنتاج التي تم استرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلة.
- المساعدة في احداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ و الإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة و المنافسة.
- اختيار الأنماط و الأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لإحتياجات النمو و التنمية بالدولة.

3 -الأهداف الإجتماعية :

- تطوير هيكل القيم و نسق العادات و التقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و القضاء على سلوكيات الضارة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للاسراع بتنمية و تطوير بعض مناطق الدولة.

- القضاء على كافة أشكال البطالة، على ببؤر الفساد الاجتماعي و الأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة ناتج تشغيلها على أصحاب عوامل الإنتاج.
- إرساء روح التعاون و العمل كفريق متكامل و بعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الإستثماري.

4 الأهداف السياسية :

- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي متين يرفع من مكانة الدولة سياسيا أمام الجتمع الدولي.
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخري و المنظمات العالمية.
- زيادة القدرات الدفاعية و الحربية للدولة سواء لإستخدات عسكرية أو سلمية.
- تغيير نمط و سلوكيات البشر و انتظامهم في كيانات و منظمات و مشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

خلاصة الفصل الثاني

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار، والنظريات المفسرة له عبر العصور والأزمنة. باعتبارها الحجر الأساس لدراسته وتطوره. أصبح من الواضح الآن، أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدرا مهما له، وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثرا فيه، ويمثل من الناحية البنيوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال.

وبتحديد معنى الاستثمار، كعنصر رئيسي في التراكم، يستمد مصدر حركته من الفائض الاقتصادي، ويأخذ في سير عمله أشكال توزيع متعددة، وهي المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية، التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادي.

الفصل الثالث

سياسة الاستثمارات واستراتيجية التنمية في الجزائر

الفصل الثالث: سياسة الاستثمارات واستراتيجية التنمية في الجزائر

تمهيد

إن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وتريد أن ترسم لنفسها استراتيجية تنموية من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن مشكلة نسبية تعوقها عن تحقيق أهدافها تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها.

ويترتب عن ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي والواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن دول العالم تلهث نحو اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أعظم كم من الاستثمارات الأجنبية.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى :

- في المبحث الأول: السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية.
- في المبحث الثاني: سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية في ظل الاقتصاد.
- في المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري مؤهلات وعراقيل.

الـــمبحث الأول : السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات

تمثل فترة الثمانينات الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وهذا مع سياسة إعادة الهيكلة، والتي كانت تحمل تصورا لتطور الاقتصاد الجزائري، والقطاع الصناعي بشكل خاص، معاكسا تماما لما كان عليه من قبل، أي التحول إلى نهج اقتصاد السوق كأسلوب لتسيير الاقتصاد الوطني، إلى أن لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي لتتبنى سياستها الإصلاحية وقبول شروطهما، حيث وقعت الاتفاقيات الرسمية الأولى مع مطلع التسعينات مع الجزائر.

المطلب الأول : أسباب وأدوات الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: أسباب الإصلاحات الاقتصادية

يمكن تلخيص أسباب ظهور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في النقاط التالية:

- الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية عام 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية.
- تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، ومن حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا.
- الرغبة في محاربة البيروقراطية والإجراءات الإدارية، التي أصبحت معرقلة للمؤسسة.
- قرارات الاستثمار للمؤسسة العمومية، كانت مرتبطة بأجهزة التخطيط المركزية، فمخطط المؤسسة (plan d'entreprise) لا يعد سوى جزءا من المخطط القطاعي (plan sectoriel).
- لقد ميز عام 1986، حالة الانكماش والركود الاقتصادي[1]، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي ب0.6%، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4%، مع انخفاض الاستثمار ب4.2%، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6%، وهبوط الواردات بنسبة 16.4%، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122000 إلى 74000 منصبا أي بنسبة 40%.

1- محمد بلقاسم حسن بهلول- الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، - ص-30، 31.

- معانات الاقتصاد الجزائري من تدني مداخيل تصدير المحروقات، الذي أدخله في فترة عدم الاستقرار، يميزها ركود حاد وتضخم ومتصاعد وندرة في الموارد المالية.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنتي 86 و 1987 إلى معدل 1987 إلى معدل 1% بعدما كان 3.5% في سنة 1985.[1]

الفرع الثاني: أدوات الإصلاحات الاقتصادية

في ظل الإصلاحات الاقتصادية لجأت الجزائر إلى عدة وسائل وأدوات وإجراءات دعمت بها الإصلاح أهمها:

1 –إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية كنقطة انعطاف في مسار الإصلاح: لقد ظهرت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، نتيجة لضخامة المؤسسات العمومية التي أثرت على فعاليتها وطاقة إنتاجها، مما دفع التفكير في إيجاد صيغة جديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، متمثلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، أي فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع.

ومن أهم الأهداف التي كانت مسطرة بخصوص هذه العملية[2]، هو توزيع النشاطات الاقتصادية بكيفية متوازنة على المستوى الوطني والإقليمي، كما أن التخفيف من حجم المؤسسات سيؤدي إلى تحسين كمي ونوعي للإنتاج، والقضاء على الفوضى والإهمال، والتقليل من التبذير والقضاء على البيروقراطية، وتحقيق ديمقراطية القرار، فبموجب هذه العملية تحولت المؤسسات التي كان عددها 80 مؤسسة إلى حوالي 460 مؤسسة موزعة بين مختلف القطاعات.[3]

أما عن مضمون إعادة الهيكلة المالية، فتتمثل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الدولة والمؤسسة، قصد تجسيد الاستقلالية المالية، وإدخال المردودية كمبدأ أساسي في التسيير، وتخصيص قروض طويلة ومتوسطة عن تلك التي كان لها طابع قصير الأجل.

وأخيرا يمكن تلخيص المبادئ العامة لإعادة الهيكلة في النقاط التالية:[4]

- تخصص المؤسسات – فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التسويق – وفصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة الاستثمار.

1– مجلة أحداث اقتصادية– عدد37– الجزائر1989– ص–.33

2– شريف إسماعيل– استقلالية المؤسسات وجدواها في الاقتصاد الجزائري– رسالة ماجستير غير منشورة– معهد العلوم الاقتصادية– جامعة الجزائر– 1996/1995– ص–.21

3-Abdelhamid Brahimi- l'économie algérienne- opu- Alger- 1991- p-387.

4- Miraoui Abdelkrim- le rapport de l'entreprise publique au marché en Algérie publication de l'unité de recherche- URTSD- université Annaba- Alger n=4- décembre 1998- p-3.

2 –استقلالية المؤسسات وصناديق المساهمة: لقد جاء المرسوم 88–101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988، بهدف جعل المؤسسات تتكفل بشؤونها بنفسها، كما أعطى صلاحيات لمجلس الإدارة، وكذا المدراء العامون، من اتخاذ أي قرار يساعد على تحقيق الاستقلالية، سواء في الميدان المالي أو مجال إعادة ترتيب النشاطات.

ويركز مسار استقلالية المؤسسات على تنظيم وتوفير شروط الانتقال من مؤسسات اشتراكية ذات الطابع الاقتصادي إلى مؤسسات عمومية اقتصادية.

وفي شهر جوان 1988، وعلى أساس المرسومين 88–119 و 88–120 المتعلقين بتوظيف صناديق المساهمة، ثم إنشاء 8 صناديق مساهمة، يشمل مجال اختصاصها مجموع النشاطات الاقتصادية الوطنية (المناجم والصناعات المختلفة– الخدمات– الصناعة الغذائية– الكهرباء– المواصلات والإعلام الآلي– الكيمياء والبروكيمياء– الصيدلة– البناء ومواد التجهيز). وتعتبر صناديق المساهمة[1] كوسطاء يعملون لصالح الدولة، ويمارسون حقوق الملكية والمراقبة، ويسيرون رؤوس أموال الدولة وينمونها وفق قوانين اقتصادية موحدة.

إن تجربة الجزائر في الإصلاح الاقتصادي لسنوات 1994 وحتى 1998، من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (أفريل 1994–مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 – مارس 1997).

لها سمات أساسية تنبثق من محتويات وأهداف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي(FMI) والبنك العالمي (BIRD).

وفي إطار الإصلاحات، انخفض العجز في الميزانية العامة من 8.7% عام 1993 إلى 4.4% عام 1994، لتسجل فائضا بلغ 3% و2.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1996 و 1997 على التوالي.[2]، وهذا كان بسبب التقليل من النفقات العامة، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب، بالإضافة إلى توقف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية.

النقطة الثانية في تجربة الإصلاحات الاقتصادية تتعلق بمعدل التضخم، حيث تشير التقارير والإحصائيات أن هذا المعدل انخفض من 38.4% عام 1994 إلى 15% عام 1996، ليصل إلى 5.76 عام 1997، ثم 2.66 عام 1999 إلى أن وصل إلى ما يقارب 1% عام 2000، في حين أن ميزان المدفوعات سجل بعض الفوائض.

1- Conférence Nationale des entreprise- COREP/ANEP- Alger -1989- p-147.

2– عماري عمار– الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر– مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير– جامعة سطيف– الجزائر– العدد 01–2002– ص–97، 98.

فبالرغم من بعض النجاحات على المستوى الاقتصادي، فإن تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 2001 يشير أن الجزائر تراجعت إلى المرتبة 100، بعد أن كانت تحتل المرتبة 95 في تقرير عام 2000، كما أن 6.5 مليون من الجزائريين بنسبة 22.6% يعيشون تحت عتبة الفقر، نتيجة لغياب الاستثمارات المنتجة، وتصفية الكثير من المؤسسات الاقتصادية أو التخلي عنها، وانتشار الفساد الإداري وسوء توزيع الثروات الوطنية.

المطلب الثاني : الخصخصة وعلاقتها بالسياسة الاستثمارية في الجزائر

" يطلق مفهوم اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة، لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة"[1]. وتعتبر الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، كأحد تطبيقات الوصفات المقدمة للدول النامية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، من أجل تقديم التمويل للمشروعات الإنمائية. ولقد تم ربط تطبيق برامج التصحيحات الهيكلية بقيام الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة العامة، وهذا يتطلب إجراء تعديلات على النفقات العامة، واتخاذ إجراءات صارمة لضبط المصروفات ورفع الدعم[2]. وقد برهنت التجارب بما لا يدع مجالا للشك، أنها تؤدي إلى إضطرابات وعدم استقرار سياسي واجتماعي.

والخوصصة التي تأتي كجزء من برنامج التصحيحات الهيكلية، قد شملت من عام 1980 وحتى عام 1991 حوالي 373 مؤسسة عامة في أقطار شبه الصحراء الإفريقية، بالمقارنة مع إجمالي 1357 مؤسسة ذات ملكية عامة تمت خصخصتها لنفس الفترة، منها 59% في أمريكا اللاتينية، و28% في دول شبه الصحراء الإفريقية و9% في آسيا و4% في دول نامية أخرى (أنظر الجدول التالي).

1- ضياء مجيد أحمد- الخصخصة في الدول النامية- الشركة العالمية للطباعة والنشر- القاهرة- مصر- 2001- ص-.18
2- ادم مهدي أحمد- الخصخصة في الدول النامية- الشركة العالمية للطباعة والنشر- القاهرة- مصر- 2001- ص-.91

جدول رقم (03-01) : الخصخصة في الدول النامية

المنطقة	المؤسسات التي تمت خصخصتها
-أوربا الشرقية	5305
- دول السوق الأوربية	170
- دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	804
- دول شبه الصحراء الإفريقية	373
- دول آسيا (ماعدا روسيا)	122
- الدول العربية	58

المصدر: ادم مهدي أحمد- الخصخصة في الدول النامية- الشركة العالمية للطباعة والنشر- القاهرة- مصر- 2001- ص-91.

أما في الجزائر في ظل الظروف المتدهورة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي بلغ عجزها حوالي 400 مليار دج، وجمود الاقتصاد الوطني، مع تدني المساعدات للجزائر من جهة، وفي ظل الانخفاض المستمر لإيرادات ميزانية الدولة بسبب هبوط أسعار البترول، لم تجد الجزائر حلا إلا اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي من جديد لتطلب مساعدات وقروض، فاشترط صندوق النقد الدولي (FMI) على الجزائر بإصلاحات عميقة وتحقيق الشروط التالية:[1]

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وهذا ما تم فعلا في سنة 1994، وذلك بنسبة 40%.
- توقيف الدعم للأسعار وتحريرها.
- خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعاني من عجز.

وفعلا تمت المصادقة في 22 جويلية 1995 على قانون الخوصصة للمؤسسات العمومية من طرف المجلس الانتقائي، وصدر القانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار الخوصصة.

1- أنظر المراجع التالية:
- Abderrahmane Mebtoul- l'Algérie face aux défis de la mondialisation- 2 réformes économique et privatisation- OPU- Alger- 2002- PP- 146-240.
- Houcine Benissad- l'ajustement structurel – l'expérience du Maghreb- OPU- Alger- 1999- PP- 26-32.
- موقع الإنترنت- www.arabe.com

وعلى الرغم من تجاوز تكلفة تطهير المؤسسات من 1994 إلى 1999 إلى أكثر من 13 مليار دولار، إلا أن نتائج عملية الخوصصة التي تلازمت مع اتفاقيات ستاندباي[1]، والتمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي لم تعط نتائج مرضية بل بقيت العروض المقدمة للمؤسسات (89) المعروضة للبيع تحت المستوى المطلوب.

فيما تأجلت عملية خوصصة المؤسسات الكبرى التي برمجت في الفترة 1999/98 وعددها 250 مؤسسة، بالرغم من خلق 3 هيئات مكلفة بعملية الخوصصة وهي: الشركات القابضة (Holding)، ومجلس الخوصصة، ومجلس الدولة.

ومن نتائج الخوصصة في الجزائر، تمثلت في تقليص عدد العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية بنسبة 60% من المجموع، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحلية بنسبة 39%، ثم تأتي المؤسسات الخاصة بنسبة ضئيلة 1% وذلك في الفترة بين 1994 و 1998، وفي نفس الفترة تم حل 815 مؤسسة، وبصورة أساسية المؤسسات العمومية المحلية ب 38%، وكذلك نسبة لا يستهان بها من المؤسسات العمومية الاقتصادية ب 16% ، أنظر الجدول التالي:

2- جريدة الخبر- العدد 2751- الاثنين 3 جانفي 2000- ص-.02

الجدول رقم (03-02): توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى جوان 1998)

القطاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية والسكن	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المفتشية العامة للعمل- الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي غلقت أبوابها هو قطاع الصناعة ب54% من عمليات حل المؤسسات، منها 86% مؤسسات عمومية محلية، ويليه قطاع البناء والسكن ب30% من مجموع المؤسسات، ومنها 78% من المؤسسات العمومية المحلية.

وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال، أو من حيث عدد المؤسسات المنحلة، أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح. كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات، الذي شمل حقا عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجا من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستان تنتمي للقطاع الفلاحي.

لكن التطهير المالي الذي ضم 249 مؤسسة، التي كلفت الجزائر من عام 1994 إلى عام 1999 أكثر من 1000 مليار دج حسب عبد الكريم حرشاوي وزير المالية السابق[1]، والتي أدت إلى تسريح 500 ألف عامل، تعتبر عملية لا جدوى منها، لأنه لم يتجاوز اختيار مؤسسات مؤهلة للخوصصة، أي مؤسسات قادرة على العمل في ظل المنافسة، ولها قدرات وإمكانيات مالية، وهو النموذج الأفضل لتقديم هذه المؤسسات للخوصصة، والواقع فقد تم عرض المؤسسات العاجزة وهو الأمر الذي أدى إلى نفور المشتري منها.

المبحث الثاني :سياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية في ظل اقتصاد السوق (1988-2002).

تقوم سياسة التكييف الهيكلي التي تتبناها المؤسسات المالية الدولية، وتكاد تفرضها على الدول النامية من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية، تقوم على أساس انسحاب القطاع العام من الأنشطة الإنتاجية وإطلاق قوى السوق.[2]

ويقصد بنظام اقتصاد السوق الحديث[3]، ذلك النظام الذي يعتمد على الفلسفة الاقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح مسار الاقتصاد القومي ونقله من نظام يعتمد على التخطيط إلى نظام يأخذ بأسباب التنظيم الاقتصادي السوقي لإقامة قطاعات اقتصادية جديدة قادرة على خلق النمو الذاتي.

ولقد واصل الاقتصاد الجزائري مسيرته التي بدأها عام 1988، الرامية إلى التحول التدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق.

وباعتبار السياسة الاستثمارية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية بصفة عامة في إطار اقتصاد السوق، إذن كيف انعكست هذه السياسة الاستثمارية على التنمية الاقتصادية في الجزائر في تلك المرحلة هذا ما نستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة الاستثمارية والتوزيع الجغرافي والقطاعي للمشاريع

لقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على مقاربة جديدة للاستثمار، تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي، بالتركيز على الإجراءات القانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين

1- جريدة الخبر- العدد 2751- يوم 3 جانفي 2000- ص-02.
1- ضياء مجيد الموسوي- الخوصصة والتصحيحات الهيكلية- مرجع سابق- ص-45
2- ادم مهدي أحمد- مرجع سابق- ص-19.

التي أصدرت عام 2001، والتي سمحت بتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، ومن شأن هذه المقاربة، الارتقاء بالجزائر اقتصاديا بالضفة الجنوبية لحوض المتوسط.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية

حسب السياسة الاستثمارية المتبعة من طرف الدولة، فقد بلغ عدد المشروعات المرخص لها من طرف وكالة ترقية الاستثمارات بين الفترة 1993/11/13 و 2000/12/31 حوالي 43213 مشروعا استثماريا موزعة على 48 ولاية، وبتكلفة استثمار إجمالية تقدر ب 610x3343499 دج (انظر الجدول التالي):

الجدول رقم (03-03): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب ولايات الوطن (من 13-11-1993 إلى 31-12-2000)

الولاية	عدد المشاريع	النسبة(%)	التشغيل	النسبة (%)	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	النسبة(%)
1- أدرار	09	%1	33971	%2	54708	%2
2-الشلف	102	%3	45802	%3	82146	%2
3- الأغواط	05	%2	18055	%1	71483	%2
4-أم البواقي	37	%1	12554	%1	26630	%1
5-باتنة	75	%2	51849	%3	89802	%3
6-بجاية	967	%5	44725	%3	118770	%4
7-بسكرة	11	%1	42438	%3	27688	%1
8-بشار	39	%1	10509	%1	22555	%1
9-البليدة	115	%5	56075	%3	101385	%3
10-البويرة	86	%2	15569	%1	22962	%1
11-تمنراست	50	%1	8965	%1	20089	%1
12- تبسة	93	%1	22223	%1	133175	%4
13-تلمسان	60	%1	18004	%1	39153	%1

14-تيارت	05	%1	9234	%1	26116	%1
15-تيزي وزو	870	%7	55960	%3	80079	%2
16-الجزائر	945	%21	367602	%12	792070	%24
17-الجلفة	17	%2	22044	%1	54764	%2
18-جيجل	96	%1	14114	%1	32628	%1
19-سطيف	567	%4	52314	%3	113634	%3
20-سعيدة	16	%0	3967	%0	5610	%0
21-سكيكدة	26	%1	18859	%1	35827	%1
سيدي بلعباس	30	%1	7548	%0	14463	%0
23-عنابة	60	%2	40208	%3	132092	%4
24-قالمة	67	%0	4670	%0	8802	%0
25-قسنطينة	67	%2	31524	%2	59569	%2
26-المدية	24	%2	17322	%1	28179	%1
27-مستغانم	93	%1	15664	%1	27616	%1
28-المسيلة	25	%2	19837	%1	32933	%1
29-معسكر	36	%1	11923	%1	25186	%1
30-ورقلة	241	%5	113901	%7	246755	%8
31-وهران	913	%4	85551	%5	262755	%8
32-البيض	63	%0	6012	%0	8346	%0
33-إليزي	67	%0	10705	%1	14222	%0
34-برج بوعريريج	49	%2	23300	%1	41848	%1
35-بومرداس	991	%5	57946	%4	108966	%3
36-الطارف	05	%1	27688	%2	22036	%1
37-تندوف	1	%0	2358	%0	2674	%0

38-تسمسيلت	4	%0	4360	%0	41070	%1
39-الواد	78	%1	16683	%1	41462	%1
40-خنشلة	73	%0	22812	%1	5893	%1
41-سوق أهراس	28	%1	5749	%0	18974	%1
42-تيبازة	115	%3	40140	%3	58526	%2
43-ميلة	42	%1	11177	%1	22871	%1
44-عين الدفلى	43	%1	17993	%1	27780	%1
45-النعامة	66	%0	13470	%1	24120	%1
46-عين تموشنت	22	%0	9429	%1	11553	%0
47-غرداية	055	%2	48817	%3	67232	%2
48-غليزان	58	%1	13271	%1	16570	%0
المجموع	3213	%100	1604891	%100	3343499	%100

لقد اتخذت الدولة عدة تدابير جبائية تحضيرية لصالح المستثمرين، وممارسة نشاطهم في المناطق الجنوبية والمعزولة، وذلك في إطار سياسة التوازن الجهوي، والتخفيف من حدة تمركز الاستثمارات بالشمال.

غير أنه بقراءة الجدول أعلاه، نلاحظ تمركز الاستثمارات في المناطق الشمالية عموما، وفي ولايات الوسط الشمالية خصوصا، بحيث نجد من بين 43213 مشروعا إجماليا، استقطبت الولايات: الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، تيزي وزو ما يعادل 17036 مشروعا بنسبة 39.42% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وهذا ما يوحي بعدم التوازن بين المناطق الشمالية (الوسط، الغرب، الشرق)، إذ حصلت ولايات الجزائر، وهران، قسنطينة على التوالي من مجموع عدد المشاريع: 8945، 1913، 967. أي بنسبة 21%، 4%، 2% على التوالي.

ويزداد عدم التوازن وضوحا في عدم استجابة المستثمرين الخواص للاستثمار في المناطق المحرومة والمعزولة والجنوبية، بحيث لم تجذب ولاية سعيدة سوى 0.17% من مجموع الاستثمارات، وولاية قالمة 0.26%، أما ولاية تيسمسيلت لم تستفد إلا من 94 مشروعا، وولاية تندوف 71 مشروعا.

ونستنتج من هذا أن ميول اتجاه الاستثمار الخاص للتمركز بالمناطق الشمالية، يوحي بأن قانون ترقية الاستثمار لم يفلح في إحداث التوازن الجهوي بين المناطق، وذلك بسبب عدم توفر مناخ استثمار ملائم بالمناطق المراد ترقيتها وتطويرها، إذ غالبا ما تعاني هذه المناطق من نقص كبير في المنشات القاعدية الضرورية للتنمية، كالطرقات، الكهرباء، الماء ...الخ.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للمشروعات الاستثمارية

تتجلى سياسة توزيع مشروعات الاستثمار حسب كل قطاع وفق الجدول التالي:

القطاعات	عدد المشاريع	%	التشغيل	%	المبلغ الإجمالي (مليون دولار)	%
الفلاحة	2227	%5	55238	%3	116070	%3
البناء والأشغال العمومية والاسكان	8124	%19	453943	%28	738995	%22
الصناعة	16141	%37	638169	%40	1503426	%45
الصحة	732	%2	16418	%1	37443	%1
الخدمات	4099	%9	186146	%12	301834	%9
السياحة	1778	%4	63347	%4	232571	%7
النقل	9681	%22	177057	%11	385746	%12
التجارة	431	%1	14573	%1	27413	%1
المجموع	43213	%100	1604891	%100	3343499	%100

المصدر: (APSSI) –وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

بقراءتنا للجدول السابق نستنتج ما يلي:

- إن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث استفادته من حجم المشاريع ب16141 مشروعا بنسبة 37%، وبحجم استثمار قدره 1503426 x 610 دج بنسبة 45% من مجموع التكاليف الإجمالية للاستثمار.

- يصنف قطاع النقل في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع ب9681 مشروعا، أما من حيث حجم الاستثمارات يصنف قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بمبلغ قدره 738995 x 10 دج بنسبة 22% من مجموع الاستثمارات، وتعزى هذه النتيجة بسبب توجه الدولة لمنحها المشاريع المتعلقة بنشاطات النقل والبناء للقطاع الخاص.
- غير أن القطاع الفلاحي لم يتحصل سوى على 2227 مشروعا بنسبة 5% من مجموع عدد المشاريع، وبحجم استثمار قدره 116070 x 610 دج بنسبة 3% من إجمالي التكاليف الاستثمارية، وهي نسب ضئيلة جدا بالمقارنة مع الصناعة والبناء والنقل والخدمات. رغم توجه الدولة إلى تشجيع قطاع الزراعة، من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين في السنوات الأخيرة، مع العلم أن قطاع حيوي ومهم يضمن الأمن الغذائي للمواطنين ويقلل من التبعية للخارج.
- أما قطاع السياحة لم يستقطب سوى 7% من مجموع الاستثمارات، وهذا كان نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة القائمة في العشرية الأخيرة، علما أن قطاع السياحة يعتبر مهم لجلب العملة الصعبة عن طريق السواح الأجانب، والدور المهم الذي يلعبه في رفع قيمة الدينار الجزائري.

المطلب الثاني: سياسة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

فيما يخص توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية، تعتبر أوربا الشريك الأول للجزائر، على رأسها فرنسا ب82 مشروعا بنسبة 21% من المجموع البالغ 397 مشروعا استثماريا.

ثم تليها إيطاليا ب 40 مشروعا بنسبة 10%، ثم اسبانيا في المرتبة الثالثة ب33 مشروعا، أما بالنسبة للدول العربية، فأول شريك للجزائر هي تونس ب24 مشروعا، ثم سوريا ب17 مشروعا.

أما بالنسبة لدول أمريكا، أول شريك للجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4% ب 15 مشروعا استثماريا، ثم كندا بنسبة 3% (أنظر الجدول والشكل المواليين):

الجدول رقم (03-04): توزيع المشروعات المصرح بها في الجزائر في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية (من 1993/11/13 إلى 2000/12/31)

المناطق	عدد المشاريع	%	التشغيل	%	مبالغ الاستثمار 10 دج	%
أوربا	248	%61	31832	%67	69661	%42
الدول العربية	91	%23	8966	%19	55075	%33
آسيا	23	%6	2257	%5	2220	%1
أمريكا	30	%8	3562	%8	27084	%16
إفريقيا	2	%1	27	%0	476	%0
مناطق أخرى	3	%1	656	%1	9944	%6
المجموع	397	%100	47300	%100	164460	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)- الجزائر.

ويمكن تمثيل عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الدول في الشكل التالي:.

الشكل رقم (03-01): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب الدول (نفس الفترة)

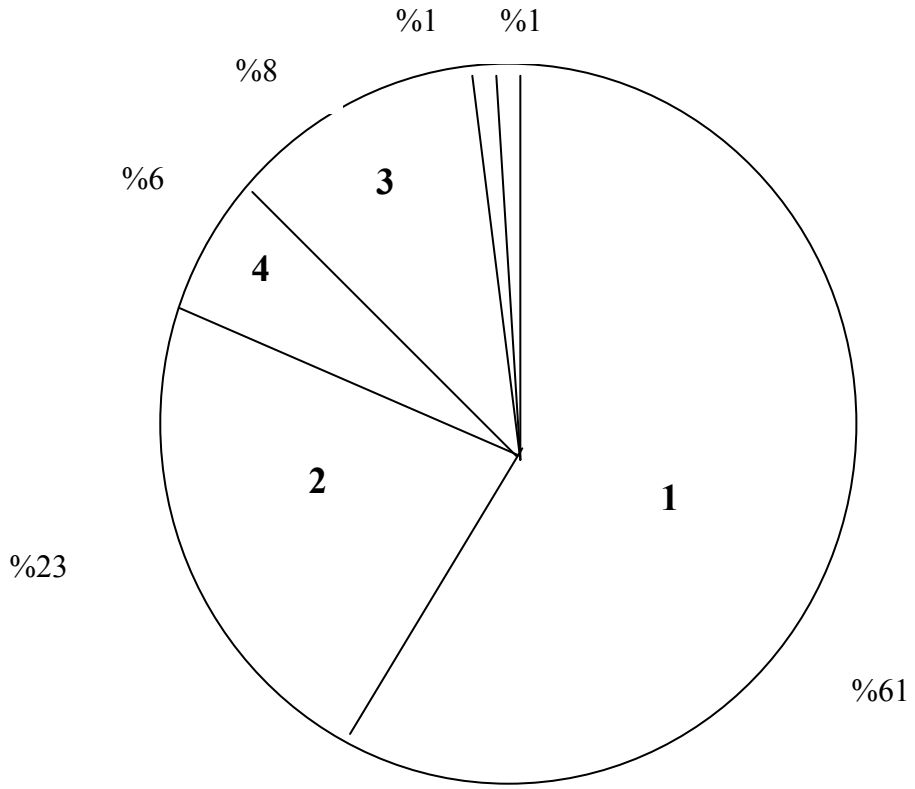

1 - أوربا

2 - الدول العربية

3 - آسيا

4 - أمريكا

5 - إفريقيا

6 - مناطق أخرى

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) الجزائر

وتعتبر سنة 2001 من أحسن السنوات، من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بحيث بلغ هذا الحجم[1]، 1.196 مليار دولار، بعد ما كان 438 مليون دولار سنة 2000، أي ارتفع بنسبة 173% وهي نسبة معتبرة.

كما أنه من بين 3109 ملف استثماري، التي أودعت عام 2002 يوجد 86 ملف استثمار أجنبي أو بالشراكة، بقيمة 4063 مليار دج، أي ما يعادل 500 مليون دولار، ومن هذه المشاريع يوجد 62 مشروعا استثماريا أجنبيا مباشرا بنسبة 100% و24 مشروعا بالشراكة.

ونستنتج من هنا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بالمقارنة مع سنة 2001.[2]

المطلب الثالث: أثر الاستثمار على التشغيل في الجزائر

لقد سمحت المشاريع الاستثمارية، على امتصاص البطالة ولو بنسبة قليلة، وخلق مناصب شغل من خلال الامتيازات الضريبية التي استفاد منها المستثمر بصفة عامة.

1- مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت- ص-73.
2- الموقع على الإنترنت- الرياض الاقتصادي-

والجدول التالي يبين التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية، ومناصب الشغل المخلقة بواسطة هذه المشروعات المصرح بها لدى وكالة (ANDI) خلال الفترة 2000/1993.

الجدول رقم (03-05): التوزيع السنوي للمشروعات الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة (ANDI)

السنوات	عدد المشاريع	%	مناصب العمل	%	مبالغ الاستثمار 10 دج	%
1994-1993	694	%2	59606	%4	114000	%3
1995	834	%2	73818	%5	219000	%7
1996	2075	%5	127849	%8	178000	%5
1997	4989	%12	266741	%17	438000	%13
1998	9144	%21	388702	%24	312000	%27
1999	12372	%29	351986	%22	685000	%20
2000	13105	%30	336169	%21	798000	%24
المجموع	43213	%100	1604891	%100	3344000	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)- الجزائر

من خلال الجدول، نلاحظ تزايد عدد المشاريع من سنة لأخرى، لكن عدد مناصب الشغل ومبالغ الاستثمار ارتفعت حتى عام 1998، لكن بعد هذه السنة بدأت في الانخفاض رغم ارتفاع عدد المشاريع سنتي 1999 و 2000.

وهذا معناه ارتفاع عدد المشاريع على حساب نوعيتها، أي أن معظم المشاريع التي ظهرت عامي 1999- 2000 هي مشاريع ذات حجم صغير.

ويمكن توضيح الصورة أكثر لعدد المشاريع ومناصب العمل خلال فترة 2000/93 في الشكلين التاليين:

الشكل رقم(03-02): التوزيع السنوي لعدد المشاريع خلال الفترة (1993-2000)

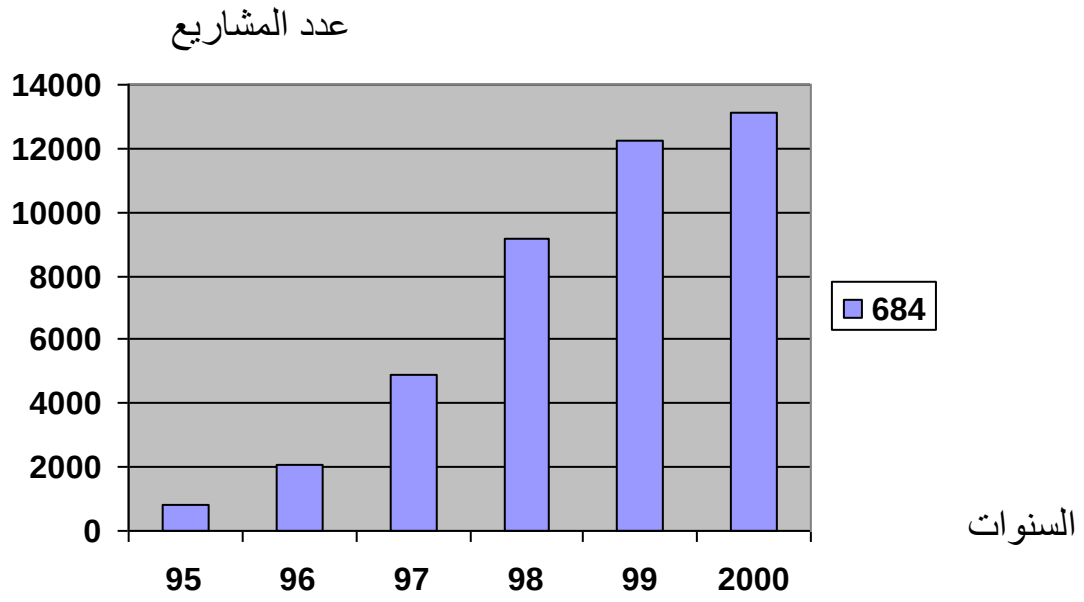

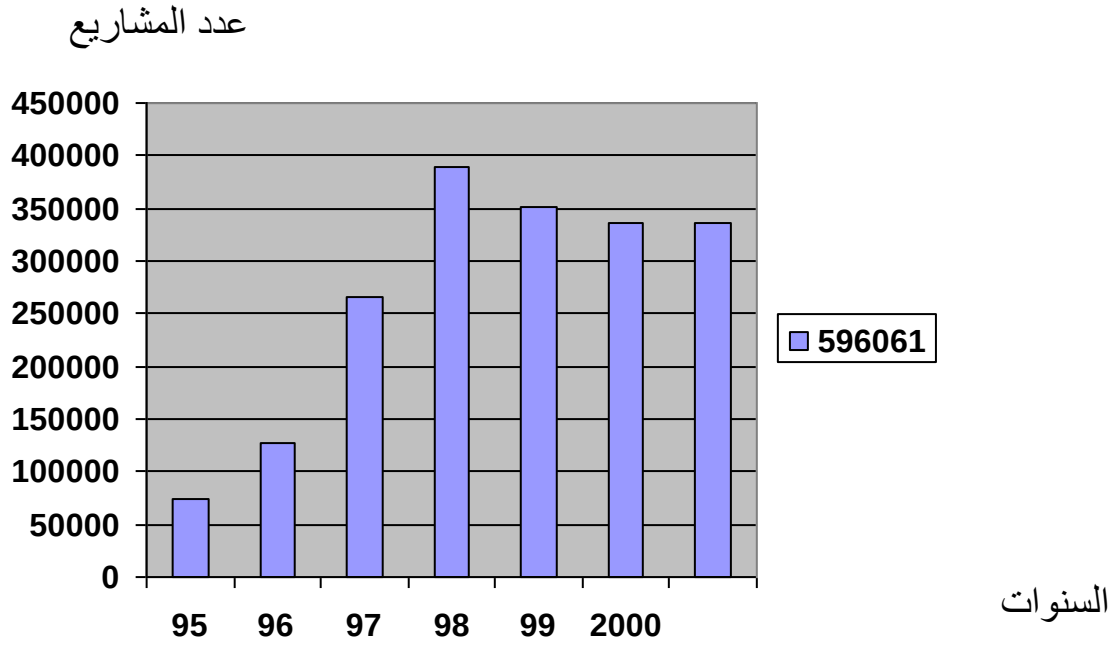

المصدر: تم إعداد الشكلين شخصيا استنادا إلى الجدول رقم (13)

والسبب في انخفاض مناصب العمل، يرجع أساسا إلى نقص الوعي الاقتصادي للمستثمرين الخواص، فأغلب المستثمرين استغلوا الامتيازات الضريبية لتحقيق أغراضهم الشخصية، بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن وفي أقرب وقت، وميولهم إلى النشاطات الاستثمارية التي تنخفض فيها كثافة اليد العاملة ورأس المال، ولا تتطلب تقنيات عالية، دون المبالات بمساعي الدولة وأهدافها، من جراء حرمان خزينتها من الإيرادات الضريبية، وهذا ما ينعكس سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد ظاهرة البطالة المتفشية.

المطلب الرابع: دور الاستثمارات في ترقية الصادرات الجزائرية

تعتبر عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات، وهذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات، والتي بلغت 4.4%، 3.9%، 3.3% خلال سنوات 1989، 1990، 1991 على التوالي.

وترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الاستثمار خاصة قانون 12/93، وكذا القانون الضريبي، إلى جلب العملة الصعبة، وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمان رواجها.

ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية، المحفزة على تشجيع الاستثمار والتصدير وترقيته، تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة، وفيما يلي:

الجدول رقم (03-06): يبين تطور بنية الصادرات المتعلقة بقطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1992-2001

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المحروقات	95.40	94.91	96.85	94.83	95.69	96.40	96.33	96.63	97.27	97.04
الصادرات خارج المحروقات	4.60	5.09	3.15	5.17	4.31	3.60	3.67	3.37	2.73	2.96
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الموقع على الإنترنت www.finance-algeria.org

من هذا الجدول نلاحظ أن نتائج الصادرات خارج قطاع المحروقات غير مشجعة، وذلك راجع إلى مخاوف ومخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، نتيجة لنقص المنتجات وعدم تنوعها وجودتها، وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير، وكذا عدم القدرة من الرفع من مستوى مردودية عمليات ترقية الصادرات.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري مؤهلات وعراقيل

تتمتع الجزائر بوفرة الموارد الطبيعية، البشرية ...الخ، الكفيلة باستحقاق ثقة المستثمرين الأجانب إلا أن هذه المؤهلات قد تبقى غير كافية نظرا لوجود بعض الحوافز التي تقف في وجه هؤلاء المستثمرين، وقد خصصنا هذا المبحث لإبراز ذلك.

المطلب الأول: مؤهلات الجزائر وفرص الاستثمار فيها

إن وضع إطار قانوني لاستثمارات أمر ضروري لترقية الاستثمار، لكنه يبقى غير كاف لاعتبار أن الميزة المقارنة لا تتركز فقط قانون على وجود قانوني الاستثمار محفز، وإنما على عوامل أخرى تبرز مدى جاذبية البلدان الأخرى، الأمر الذي يقتضي العمل على استغلال كافة المعطيات الحقيقية للمجتمع الجزائري من فرص وإمكانيات والسؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هو معرفة ما يمكن للجزائر عرضه للمتعاملين الأجانب حاليا ومستقبلا.

الفرع الأول: مؤهلات الجزائر

تتمتع الجزائر بمؤهلات هامة تجعلها من بين البلدان الواعدة للاستثمار فيها، نذكر منها:

1 -إرادة سياسة واضحة في التفتح على العالم الخارجي وجلب الاستثمارات الأجنبية.

2 -وجود قانون الاستثمار محفز.

3 -وجود منبع وفير للطاقة غير ملوث وغير مكلف، وفريد من نوعه على مستوى المغرب العربي وإفريقيا (الغاز الطبيعي)، فالجزائر غنية بالبترول في منطقة حاسي مسعود أما الغاز الطبيعي فيرتكز في حاسي الرمل، وتحتوي منطقة عين أمناس على المادتين معا، وينقل الغاز الطبيعي والبترول من الحقول إلى الموانئ بواسطة الأنابيب للتكرير والتمييع والتصدير، وصنفت الجزائر على الصعيد العالمي كسابع بلد منتج للغاز في عام 1999 وكأول بلد مكتشف لمنبع جديد للبترول في الفترة (1994-1995).

4 -وجود ثروات طبيعية وموارد أولية محلية معتبرة بأسعار وشروط تنافسية بمراعاة الأسعار الدولية و تتمثل الثروة المعدنية في الحديد، الرصاص، النحاس، الزنك والزئبق وغيرها، ويعد الحديد أهم المعادن إنتاجا ويوجد خاصة في مناجم الونزة، بوخضرة وغار جبيلات الذي يحتوي على أكبر احتياطي في الجزائر، ويستخرج الفوسفات من منجمي جبل العنق، الكويف ويصنع منه السماد لتخصيب التربة.

5 -القرب الجغرافي من أسواق التصدير (الأسواق العربية، الإفريقية والأوربية) حيث تتمتع الجزائر بموقع جغرافي ممتاز، فبشواطئ طولها 1200 كم على جنوب البحر المتوسط وحدود مشتركة مع بلدان الاتحاد المغاربي وبلدان الساحل (المالي والنيجر) تتمثل الجزائر ملتقى القارات.

6 -وجود علاقات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

7 -تتميز الجزائر يد عاملة مؤهلة وهرم سكاني شاب.

8 -يرتكز النشاط الصناعي والأراضي الصناعية في شمال البلد حيث يسود اعتدال المناخ المتوسط أما الجنوب إضافة إلى أنه يشكل رصيدا هائلا للزراعة المسقية فهو يشمل الصحراء فهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمحروقات وباحتياطي قابل للتجديد يقدر ب3200 مليار م من الغاز الطبيعي.

9 -تشكل الهياكل القاعدية شريان الاقتصاد الجزائري، وتشكل تنميتها ركيزة هامة وتتمتع الجزائر بوفرة الهياكل القاعدية، إذ تبلغ شبكة الطرقات 90000 كم وهي الأهم على الصعيد المغاربي بنسبة 3.7 لكل ألف نسمة، أما شبكة السكك الحديدية فتغطي الجزء الأكبر للبلد وتمتد على 4500 كم، والمطارات فعددها 31، منها 13 مطارا دولي يجري العمل على تحديثها، كما تضم الجزائر 13 ميناءا رئيسيا (9 موانئ لكافة العمليات متعددة و4 موانئ خاصة بالمحروقات).

وإذا رجعنا إلى شبكة الاتصال الهاتفي فتبلغ 3.9 خط لكل 1000 نسمة، وهي أوتماتيكية بنسبة 96% وتغطي كافة التراب الوطني، وفيما يتعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية فتتوزع وفق شبكة طولها 160 ألف كم وتغطي كافة التراب الوطني، أما عن طاقة الغاز الطبيعي فهي تصل غالبية المدن و الأقطاب الصناعية الهامة، كما تقدر نسبة التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب ب70%.

مما سبق، يمكن القول بأن الجزائر تجمع الشروط الوافية لاستحقاق ثقة المستثمرين بمواردها الطاقوية، وإمكانياتها البشرية واحتياط الإنتاج الصناعي والثروات السياحية غير المستغلة ونسيجها الصناعي والهيكلي مقارنة بالبلد إن النامية الأخرى، وتمثل الجزائري سوقا واعدة ب 30 مليون نسمة، تمنح فرصا للاستثمار وفي انتظار تشكيل فضاء مغاربي للتبادل الحر، تحرص الجزائر على احتلال مكانة تترجم إمكانياتها ومؤهلاتها.

الفرع الثاني: فرص الاستثمار في الجزائر

تمتلك الجزائر هيكلة صناعية متنوعة، فهي تمنح فرص عديدة للاستثمار في مختلف القطاعات، وهناك عدة نشاطات يمكن أن تعرض لإمكانية الشراكة كالبتروكيمياء والسيراميك إلى جانب ذلك توجد فرص لتنمية وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة وهناك عدة إمكانيات وفرص الاستثمار في مختلف القطاعات نذكر منها:[1]

- استصلاح الأراضي لتصريف المياه، التطهير شبكات المباني وتسميد الأرض.
- الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي في الأراضي المستصلحة والزراعات الصناعية كالحبوب الزيتية والطماطم الصناعية والتبغ والقطن، إنتاج الأسمدة والأطر المطاطية.
- التنقيب عن المياه.
- نشاط تربية الأسماك.
- المنشآت الأساسية وبنايات التجهيز الريفي المتعلقة بالإنتاج الفلاحي (تحسين المجال العقاري وحضائر الحيوانات وشبكة تجزئة الأراضي).
- إنتاج الكهرباء وتوزيعها العمومي والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
- البحث والتنقيب في ميادين المناجم والطاقة بما فيها المحروقات.
- الصناعة القاعدية للصلب والحديد والمعادن (الفولاذ والتصفيح والسباكة وقنوات السدود والأنابيب غير الملحمة).
- إنتاج المنتجات البتروكيمياوية القاعدية، والألياف التركيبية والحبر (الأسمدة الفوسفاتية الأزوتية والعضوية...)وصناعة الزجاج (الزجاج المسطح، زجاج السيارات، القارورات الصغيرة والأواني الزجاجية المخبرية والزجاج البصري)
- صناعة الأدوات الطبية الثقيلة (مواد بيولوجية، منتجات بيطرية...).

1- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية العام 1992- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- نفس المرجع السابق- ص-169-170

- صناعة مواد التجهيز (المحركات، المضاغط، اليات التشغيل ومحولات القوة..).
- إنتاج السيارات الصناعية والسيارات الخاصة.
- النقل بالسكك الحديدية والترميم البحري والمواصلات السلكية واللاسلكية.
- الصيانة والتجديد الصناعي.
- بناء السكن الاجتماعي.
- ترميم المواقع التاريخية والأثرية وأشغال حمايتها.
- السياحة (الفنادق والمركبات السياحية).
- نشاط قرض الإيجار.
- الصناعات التقليدية الفنية وصناعة العتاد المدرسي والتربوي (أدوات مخبرية مثلا).
- الإنتاج ذو الطابع الثقافي أو الفني (طبع كتب الأطفال والمدارس والجامعات).

المطلب الثاني: العراقيل التي يواجهها المستثمرون الأجانب

بالإطلاع على الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية المصرح بها بغض النظر عن ما إذا كانت هذه المشاريع قد أنجزت فعلا، يتبين بأن الدولة قد نجحت في مسعاها الرامي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي عبر الامتيازات والضمانات الممنوحة لهم، لكن رغم ذلك هناك عدة نقائص و سلبيات أعاقت المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر ومن أهم هذه العراقيل نجد:

الفرع الأول: العراقيل السياسية والاقتصادية

شهدت الجزائر خلال العشرية الأخيرة مرحلة عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات الأمنية الأمر الذي خلق نوعا من التردد للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم للاستثمار في البلاد أما العراقيل الاقتصادية فهي متعددة نذكر منها:

1 -محدودية السوق المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الفردي أو قلة عدد السكان في الجنوب، ومن ثم يعاني المستثمر من مشكل تسويق منتجاته الأمر الذي يؤثر على عوائده الاستثمارية.

2 -عدم توفر مراكز الإعلام التجاري والاقتصادي من أجل تعريف رجال الأعمال بالمحيط الاقتصادي الجزائري والامتيازات المتوفرة إلى جانب نقص الدراسات الاستثمارية المعمقة

وقلة الملتقيات والندوات والحوارات المتعلقة بالاستثمار، إضافة إلى عدم إشراك المعاهد والجامعات فيها.

3 -رغم امتلاك الجزائر لهياكل قاعدية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ والمطارات والطاقة والمياه...الخ، إلا أنها تبقى ناقصة ومتخلفة ومازالت بحاجة للتطوير، ومن بين هذه النقائص نجد عدم تعميم استخدام شبكات الكمبيوتر الدولية (كالانترنت مثلا) رغم أن هذه الخدمات أصبحت من ضرورات العصر على مختلف الأصعدة، إضافة إلى محدودية شبكة السكك الحديدية ووجود نقص كبير في أسطول النقل البحري ويمكن وصف حالة ميناء الجزائر بالرغم من أن 80% من السلع المستوردة تمر عبره إلا أن مختلف المتعاملين يشتكون من بطئ عملية تسريح السلع واستغراقها لوقت أطول، إلى جانب ذلك حتى يتمكن المتعاملون من الحصول على بضاعتهم كاملة يضطرهم هذا إلى دفع رشوى أو اللجوء إلى وساطة شخص على مستوى الميناء كما شكل نقص التجهيزات والإمكانيات على مستوى هذا الأخير من أهم مظاهر سوء التسيير (مثلا عدم وجود العدد الكافي من الآلات لرفع البضائع، نقص قطع الغيار...).[1]

الفرع الثاني: العراقيل المالية

يتسم النظام البنكي الجزائري بأنه نظام متأخر لعدة أسباب نذكر أهمها نقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية و هذا ما زاد من معاناة المتعاملين مع هذه البنوك من نوعية الخدمات البنكية المقدمة (تحليل الوثائق، تسيير حسابات الزبائن، معالجة ومتابعة العمليات إضافة إلى اتسام عمل البنوك البيروقراطية وسيادة العمل اليدوي وضعف التجهيز بالتقنية الحديثة من جهة وغياب البنوك المتخصصة من جهة أخرى).

وجاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى أن:

- نقل صك بنكي من بنك لآخر يقع في نفس المدينة عملية قد تأخذ على الأقل شهرا.
- وجود أخطاء في الحسابات.

1- Michalet Albert- Serini jean pierre- Vilabert Patrick- le climat des investissements en Algérie- les changements depuis 1993- organisation des nations unies pour le développement industriel- 1998- p-27.28.

- يستغرق الحصول على إجابة لبنك معين من مجلس النقد والقرض وقتا طويلا قد يصل إلى 12شهرا.

وأوضح نفس التقرير بأنه ترجع أسباب ذلك إلى انتماء معظم البنوك الجزائرية إلى القطاع العام، محدودية السوق النقدية، ورغم وجود عدد قليل جدا من البنوك الخاصة المعروفة بمرونتها في التعامل مع المستثمرين إلا أنها لا تتوفر على شبكة وكالات الخاصة في المدن الكبيرة للبلاد.

كما أسفر تقرير لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات (ANDI) عن بعض العراقيل المالية التي يواجهها المستثمرين نذكر منها:

- يستغرق البنك وقتا طويلا (يقارب السنة) قبل منح القرض في حين يتراوح هذا الأجل حوالي 3 و 4 أشهر في كل من تونس والمغرب.
- يشترط البنك من المقاول ضمانات (قد تعادل مرتين قيمة المشروع).
- عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها ولعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.
- رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أنه يبقى غير كاف لتحقيق ديناميكية كبيرة في مجال إنعاش الاستثمار.

يتوضح مما سبق بأن النظام البنكي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بحكم احتكاكهم به، فالبنوك الجزائرية التي تعاني من مشاكل عديدة خصوصا وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات العمومية خلال عشريتين على الأقل وجدت نفسها في أزمة خانقة حيث قدرت قيمة القروض المالية غير مضمونة التسديد إلى غاية نهاية عام 1998 ب 500 مليار دج.

المطلب الثالث: العراقيل المتعلقة بالعقار ومنح الأراضي

من بين العراقيل التي تساعد في عدم استقرار المستثمرين الأجانب وإلزامهم على الرحيل، نجد المشاكل المتعلقة بالعقار فيما يخص الأرض وملكيتها.

أسندت مهمة منح الأراضي إلى لجنة دعم وترقية الاستثمار (CALPI)، على مستوى الولايات والتي يرأسها والي الولاية ومع ذلك غالبا يلجأ المستثمرون الأجانب إلى الخواص لشراء هذه الأراضي باعتبار أن مسؤولي تلك اللجنة يقومون بمساومات ومزايدات في أسعار هذه الأراضي خاصة إذا علموا مسبقا بأن هؤلاء المستثمرين ليسوا من المنطقة. إضافة إلى ذلك، توجد

مشاكل أخرى تتعلق بسند ملكية الأراضي (titre de propriété) التي يبقى معضمها غير متوفر مما يخلق مشكلة إثبات الملكية وبالتالي التنازع على الأراضي والاستياء على المساحات الجانبية قد تفوق في بعض الأحيان ضعف المساحة الممنوحة قانونيا، ويتم استغلالها لأغراض لا علاقة لها بالاستثمار إلى جانب ذلك يوجد مشكل بيع القطع الأرضية من طرف المستفيدين من مشاريع استثمارية بهدف الاغتناء.

وفي هذا الإطار، أوضح تقرير وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) حول الحواجز التي تقترض المقاولين للحصول على الأراضي بأن: الولايات على العموم ليست جاهزة بعد لاستقبال المشاريع الاستثمارية، نظرا لعدم توفر السلطات المحلية على مسح الأراضي المتوفرة على مستوى الولاية، وباستثناء الأراضي التابعة للخواص فإن الأراضي الأخرى تبقى طبيعتها وملكيتها مجهولة والتي غالبا ما تمنح للمقاولين والمستثمرين بدون سندات إثبات، وهذا ما يؤدي إلى ظهور نزاعات خاصة في حالة ظهور المالكين الحقيقيين بعد منح الأراضي من طرف السلطات المحلية، مع العلم أن البنك يشترط ضمانات (الإطلاع على سند الملكية) قبل منحه لأي قرض للمقاول، وفي بعض الأحيان تكون الأسعار المحددة مقابل التنازل عن الأرض جد مرتفعة.

أنه قد لا تستفيد الأراضي الممنوحة للمستثمرين من المنافع العامة كالطرق والمياه والكهرباء...الخ، نظرا لعدم توفر السلطات المحلية على الميزانية اللازمة لإقامة الأشغال الخاصة بهذه المنافع نتيجة لتقلص الغلاف المالي لميزانية التجهيز.

خلاصة الفصل:

بعد تناولنا لموضوع السياسة الاستثمارية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل التطورات العالمية المعاصرة، اتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري عانى العديد من المشاكل الاقتصادية بسبب العديد من السياسات الاقتصادية التي من أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة خاصة في ظل الاقتصاد الموجه، مما أدى إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي والاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت أحد المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري، مع تظافر جهود السياسات الاقتصادية مجمعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتخلص من المشاكل الاقتصادية التي ظلت تحت أعبائها سنوات طويلة، خاصة في ظل التنافس الدولي على جذب المزيد من الاستثمارات.

خاتمة عامة:

أصبحت اغلب دول العالم تبحث عن المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق الشراكة بشتى الطرق، لدفع اقتصادياتها إلى الأمام وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وهذا في ظل الانفتاح الاقتصادي الدولي.

لقد زادت تدفقات الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، كما لوحظ ارتفاع في الأجور الحقيقية في البلدان التي تجذب الاستثمار ، كما لوحظ أيضا ارتفاع محسوس في إيرادات الضرائب المحصل عليها من الشركات، بما يخلق استثمارات صناعية في المناطق الحضرية والريفية.

يعتمد القرار الدولي للاستثمارات دون شك على اختيار أحد صيغ الاستثمار تبعا للمزايا الضريبية الممكن الحصول عليها ضمن اعتبارات محددة.

لهذا تقدم الدول مجموعة من الحوافز أو الضمانات لتشجيع المستثمرين لتحويل حصص استثماراتهم للسواق المضيفة، وذلك بلجوئها إلى استعمال عدة حوافز ضريبية بحيث تضحي خزينة الدولة بقدر معين من الاقتطاع الضريبي، وتمنح مجموعة من إعفاءات أرباح المشروعات من أجل حث المؤسسات على الاستثمار وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

تشير تجارب النمو في الدول المتقدمة، وكذا تجارب التنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى الحاجة الضرورية والملحة لقدر أكبر من الإصلاحات الاقتصادية والمالية، للقضاء على المشاكل الاقتصادية من تضخم وبطالة وعجز في الميزان التجاري...الخ.

سعت غالبية الدول النامية –إن لم نقل كلها– للبحث عن الاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة مكملة للاستثمار المحلي علاوة على كونه طريقة فعالة لاكتساب المزيد من الكفاءة، من خلال نقل التكنولوجيا، ورفع كفاءة العمالة الوطنية خاصة بعد مساهمته في زيادة حجم التجارة الدولية.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تبقى بالرغم من التدابير التشريعية والإجرائية الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول الأقل جذبا لها، ولعل السبب يعود إلى تضافر العديد من العوامل التي حدت من ذلك نلخصها في النقاط التالية:

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- غياب رؤية موحدة على مستوى صناع القرار بخصوص الاستثمارات الأجنبية، وكذا غياب سلم الأولويات، إضافة إلى أن القرارات الاقتصادية مازالت تتأثر تأثرا مباشرا بمواقف السياسة.
- غياب بنك للمعلومات خاص بالجزائر وبمناخها الاستثماري.

- عدم وضوح السياسة الاقتصادية وغياب التخطيط والاعتماد على العشوائية في الكثير من الأمور، خاصة فيما يتعلق بالتعديلات الكثيرة والسريعة فيما تمنحه النصوص القانونية من مزايا.
- تعقيدات النظم الضريبية وكثرتها في موضوع واحد، مما يوقع المستثمرين في حيرة والتباس.

لهذه الأسباب وأخرى ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات، خاصة أن تحديات الانفتاح العالمي يفترض إعادة النظر ليس فقط في نظام الحوافز الجبائية وتطويرها بما يسمح الوصول إلى الأهداف المسطرة، بل العمل أيضا على زيادة مرونة الإدارة الاقتصادية وزيادة شفافية القرار الاقتصادي، والعمل على اعتبار حوافز الاستثمار منهج مرحلي تخرج منه إلى نظام عام يشجع كافة أنواع النشاط الاقتصادي بنظم متسقة مع الدعم والتشجيع، وتذكر بعض التوصيات فيما يلي:

- إعادة النظر في جميع الحزم القانونية والضريبية، بما يؤدي إلى الإعفاء المرحلي التدريجي للأنشطة الاقتصادية من الضرائب والرسوم وغيرها من الإتاوات التي تفرض على الأنشطة الاقتصادية.
- المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية، من حيث التسهيلات وكذا الاستقلالية بالمشروع.
- الاهتمام بالبنى الأساسية واعتبارها من التزامات الدولة المضيفة وتقديمها بأسعار معقولة وغيرها من التسهيلات التي شأنها العمل على استقرار الاستثمارات.
- وضع سياسات تستهدف الربط بين منح الحوافز الضريبية وأداء المشروع الاستثماري، وهذه السياسات تشترط أن يتم منح الحوافز المتفق عليها، إما على مراحل تتزامن مع البدء في تنفيذ المشروع وحتى مرحلة تشغيله.

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. ادم مهدي أحمد- الخصخصة في الدول النامية- الشركة العالمية للطباعة والنشر- القاهرة- مصر- 2001.
2. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية العام 1992- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .
3. جريدة الخبر- العدد 2751- الاثنين 3 جانفي 2000.
4. خالد وهيب الراوي: الاستثمار (مفاهيم – تحليل- استراتيجية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والصناعة، عمان الأردن، الطبعة الأولى ، 1999 .
5. د. أبو القاسم الطبولي و آخرون – أساسيات الاقتصاد – الطبعة السادسة – الدار الجماهيرية – طرابلس 1993.
6. د.احمد مندور ، د.احمد رمضان ، اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية ،الدار الجامعية ، بيروت ،1990.
7. د.آدم مهدي احمد، الدليل لدراسات الجدوى لاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، القاهرة 1999.
8. د.سعد فتح الله،التنمية المستقلة:المتطلبات و الاستراتجيات و النتائج ،الطبعة الاولى ،مركز دراسات الوحدة العربية،1995،بيروت لبنان .
9. د.عمر صخري ،التحليل الاقتصادي الكلي ،ديوان المطبوعات الجامعية.
10. د.كامل بكري،التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، 1996، بيروت لبنان..
11. د.م ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي:النظرية و المفهوم،2001، دار القاهرة مصر.
12. د.محروس إسماعيل ، دراسات في الموارد الاقتصادية ، الجزء الأول ، شباب الجامعة ، الإسكندرية .
13. د.محمد عبد العزيز عجمية و د.محمد علي الليثي ،التنمية الاقتصادية:مفهومها،نظرياتها،سياساتها،الدار الجامعية،2000،الإسكندرية مصر .
14. زياد رمضان: مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر. الأردن الطبعة الأولى. 1998.

15. شريف إسماعيل- استقلالية المؤسسات وجدواها في الاقتصاد الجزائري- رسالة ماجستير غير منشورة- معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 1996/1995.
16. شمعون شمعون: البورصة (بورصة الجزائر).أطلس للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
17. صدوقي عبد الحفيظ – محاضرات في الاقتصاد الكلي – المدرسة العليا للتجارة .
18. ضياء مجيد أحمد- الخصخصة في الدول النامية- الشركة العالمية للطباعة والنشر- القاهرة- مصر- 2001.
19. عقيل جاسم عبد الله. مدخل في تقييم المشروعات (الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء)، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999.
20. علي صحراوي : مظاهر الجباية في الدول النامية و آثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي (التجربة الجزائرية)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1992/1991.
21. عماري عمار- الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة سطيف- الجزائر- العدد 01-2002.
22. فركوس محمد: الموازنات التقديرية (أداة فعالة للتسيير) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995 .
23. قادري الأزهر : مبادئ في المحاسبة العامة (وفق المخطط الوطني للمحاسبة). ديوان مجلة أحداث اقتصادية- عدد37- الجزائر1989.
24. محمد بلقاسم حسن بهلول- الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية .
25. محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
26. محمد عبد المؤمن ، إستراتجية التنمية في الدول النامية، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2000-2001.
27. محمد مطر : إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999.
28. مروان عطون : الأسواق النقدية و المالية البورصة في عالم النقد و المال ، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993.

29. وليد أحمد الصافي: سوق الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية (حالة سوق عمان المالي)، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر. 1997.
30. موقع الإنترنت– www.arabe.com
31. الموقع على الإنترنت– الرياض الاقتصادي–

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1. Abdelhamid Brahimi- l'économie algérienne- opu- Alger- 1991.
2. Abderrahmane Mebtoul- l'Algérie face aux défis de la mondialisation- 2 réformes économique et privatisation- OPU- Alger- 2002.
3. Conférence Nationale des entreprise- COREP/ANEP- Alger -1989.
4. Houcine Benissad- l'ajustement structurel – l'expérience du Maghreb- OPU- Alger- 1999.
5. Michalet Albert- Serini jean pierre- Vilabert Patrick- le climat des investissements en Algérie- les changements depuis 1993- organisation des nations unies pour le développement industriel- 1998.
6. Miraoui Abdelkrim- le rapport de l'entreprise publique au marché en Algérie publication de l'unité de recherche- URTSD- université Annaba- Alger n=4- décembre 1998.
7. Pierre André dufugeur, Amme gazeengel : introduction à la finance d'entreprise, dunod dentreprise bordas, paris, 1980.